A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCCR/47/13
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 22 يناير 2026

اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة السابعة والأربعون
جنيف، من 1 إلى 5 ديسمبر 2025

مجموعة أدوات الويبو بشأن النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف في مجموعات مؤسسات التراث الثقافي: المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف

من إعداد ج. جويل بالوي، وكينيث دكروز، وكارول نيومان، ورينا إلستر بانتالوني، وديفيد ساتون

تعكس هذه النسخة من *مجموعة الأدوات بشأن النفاذ* العمل الجاري كما وُضّح في الاجتماع السابع والأربعين للجنة الويبو الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (SCCR)، الذي عُقد في جنيف، سويسرا، في ديسمبر 2025. كما يُدعى الأعضاء إلى التعاطي مع هذا المسودّة وإبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم إلى الأمانة العامة عبر البريد الإلكتروني (copyright.mail@wipo.int) بحلول 22 مارس 2026، على أن يتم استكمال مجموعة الأدوات هذه قبل عقد الاجتماع التالي للجنة حق المؤلف في مايو 2026.

ينبغي ألا يُنظَر إلى هذه الوثيقة بأي شكل من الأشكال على أنها تتضمن معايير واجبة التطبيق.

والمعلومات الواردة في مجموعة الأدوات هذه هي مسؤولية المؤلفين وحدهم. وليس الغرض من الوثيقة إبداء آراء الدول الأعضاء أو أمانة الويبو.

يتقدّم المؤلفون بخالص الشكر والتقدير للسيدة إميلي تايلور، حاصلة على ماجستير في إدارة المنظمات غير الربحية من كلية الدراسات المهنية بجامعة كولومبيا، تقديراً لمساهمتها البحثية في هذا العمل.

ويُهدي المؤلفون جويل بالوي، وكينيث د كروز، ورينا إلستر بانتالوني، وديفيد ساتون هذا المنشور إلى زميلتهم في التأليف كارول نيومان، التي كانت لإسهاماتها ورؤاها العميقة في إعداد هذا العمل قيمة لا تُقدَّر بثمن. وإننا نفتقدها كثيراً.

جدول المحتويات

مقدمة 6

أ. أهمية النفاذ وأهداف مجموعة الأدوات هذه 6
1. أصل مجموعة الأدوات 6
2. تقديم المساعدة للمشرّعين والمتخصصين في التراث الثقافي 6
3. استيفاء متطلبات اختبار الخطوات الثلاث 6
4. تطورات مستمرة 7
ب. تعظيم النفاذ وتطبيق مجموعة الأدوات 7
1. هيكل مجموعة الأدوات وتطبيقها عملياً 7
2. الاستعانة بمجموعة الأدوات في وضع القانون والسياسات 8

الجزء الأول: الغاية من النفاذ وأهميته 10

أ. الإشراف ومؤسسات التراث الثقافي 10
ب. واجب العناية وتوفير النفاذ 10
ج. العصر الرقمي 11
د. النفاذ ومهام مؤسسات التراث الثقافي 11
1. النفاذ بوصفه هدفاً أساسياً لمؤسسات التراث الثقافي 11
2. النفاذ بوصفه وسيلة للحفظ 11
3. النفاذ وتعزيز المعرفة والتعلّم 11
4. النفاذ والهوية الثقافية 12

الجزء الثاني: أبعاد النفاذ إلى مجموعات التراث الثقافي 13

1. النفاذ وحق المؤلف 13
2. النفاذ والتكنولوجيات الرقمية 13
3. النفاذ عن بُعد والنفاذ عبر الحدود 13
4. النفاذ ونطاق المستخدمين المُصرّح لهم 14
5. النفاذ إلى المصنفات المرقمنة والمصنفات الرقمية المنشأ 14
6. النفاذ للأغراض المصرح بها 15
7. النفاذ والرصد والإدارة 15

الجزء الثالث: حلول النفاذ في إطار بيئة القانون ومخاطر المسؤولية 16

أ. حلول تعزيز النفاذ 16
1. النفاذ والاستثناءات والتقييدات المحددة على حق المؤلف 16
2. النفاذ والمصنفات اليتيمة 17
3. النفاذ والتعامل العادل أو الاستخدام العادل 17
4. النفاذ والتقييدات المتعلقة بالمسؤولية عن انتهاك حق المؤلف 18
5. النفاذ وتجنّب التعدّي: أحكام الملاذ الآمن 18
6. النفاذ إلى الملك العام والمصنفات المُتبرع بها 18
ب. النفاذ والترخيص 19
1. النفاذ والترخيص للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف 19
2. النفاذ والترخيص للمستفيدين والباحثين 19

3. النفاذ والترخيص الجماعي.....20
ج. النفاذ والتخفيف من مخاطر المسؤولية المحتملة.....20
1. استخدام تدابير الحماية التكنولوجية.....20
2. النفاذ و"غرفة القراءة الافتراضية".....21
3. البيانات الوصفية للحقوق وممارسات إدارة المجموعات 21
4. استخدام الحلول الرقمية كتقنية للتخفيف 21
5. الوساطة والتحكيم في مجال الملكية الفكرية 22
الجزء الرابع: صياغة حكم قانوني بشأن النفاذ.....23
أ. كيفية استخدام الجداول.....23
ب. أبعاد النفاذ المسموح به 23
ج. المراحل الواردة في الجداول ونطاق النفاذ.....24
د. صياغة نموذج للنظام الأساسي.....24
الجزء الخامس: الخاتمة 27
الملحق.....29

مقدمة

أ. أهمية النفاذ وأهداف مجموعة الأدوات هذه

1. أصل مجموعة الأدوات

تؤدي مجموعة الأدوات هذه المعنية بقضايا النفاذ إلى المصنفات المحمية بحقوق المؤلف، شأنها شأن *مجموعة الأدوات السابقة بشأن الحفظ*، إلى تحقيق هدف طويل الأمد للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، يتمثل في إحراز تقدم في تطوير الأطر القانونية والسياساتية التي تعزز النفاذ، ولا سيّما في مجال التراث الثقافي. وفي عام 2019، نظمت الويبو مؤتمراً دولياً سبقه تنظيم ثلاث ندوات إقليمية في سنغافورة ونيروبي وسانتو دومينغو[1]. وقد أسفرت الأحداث عن مستوى مرضٍ من توافق الآراء بشأن الحاجة إلى معالجة آليات النفاذ إلى التراث الثقافي على الصعيد العالمي في العصر الرقمي، نظراً للدور الجوهري الذي تضطلع به مؤسسات التراث الثقافي المتمثلة في المكاتب ودور المحفوظات والمتاحف، سواء في الإشراف على مجموعاتها أو في أداء رسالتها تجاه الجمهور. وتجسّد مجموعة الأدوات هذه العديد من الأفكار التي انبثقت عن تلك الأحداث.

وكان من المفهوم في تلك الاجتماعات والمناقشات كافةً أن السياسات العامة والاستثناءات الموضوعة بعناية والمطبّقة بحرص[2] ستخدم المصلحة العامة ومصالح المؤلفين أو المبتكرين أو أصحاب الحقوق من أجل صون التراث الثقافي العالمي من أجل مواصلة الأجيال الحالية والمقبلة استخدامه. فالعديد من أوجه الاستخدام المفيدة هذه كان سيغدو مستحيلاً لولا ذلك، نتيجة فقدان المصنفات الأصلية أو تدهورها. غير أن النسخ وغيره من أوجه الاستخدام يُضطلع به، في الغالب، داخل مكتبة أو دار محفوظات أو متحف، ليس فقط بقصد حفظ المصنف الأصلي، بل أيضاً لتمكين النفاذ إليه، سواء لأغراض البحث أو العرض أو التعليم أو غير ذلك من الوسائل التي تخدم المصلحة العامة. وتبحث هذه المجموعة من الأدوات في الوسائل القانونية التي يمكن من خلالها تمكين النفاذ، وكذلك في تقنيات التخفيف من المخاطر (سواء كانت قانونية أو تقنية أو تعاقدية) مما يمكن أن تعتمدها مؤسسات التراث الثقافي أو تُطبّق لصالحها، ولصالح الجمهور الذي تخدمه، وأصحاب الحقوق الذين قد تتأثر مصالحهم بذلك.

وإن صياغة نظام أساسي لحق المؤلف وفقاً لمجموعة الأدوات هذه لا بد أن تراعي قانون حق المؤلف الوطني للدولة العضو بالإضافة إلى اختبار الخطوات الثلاث والأحكام الأخرى من الصكوك الدولية، لاسيما اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. وترد لاحقاً مناقشة تلك العناصر بمزيد من التفصيل في مجموعة الأدوات هذه.

2. تقديم المساعدة للمشرّعين والمتخصصين في التراث الثقافي

تتمثل الوظيفة الرئيسية لمجموعة الأدوات في مساعدة المشرّعين وواضعي السياسات على صياغة تشريعات جديدة خاصة بحقوق المؤلف أو تنقيح التشريعات القائمة. كما تسهم هذه المجموعة من الأدوات في التعرض إلى سبل مبتكرة للنفاذ، بالاستفادة من مزايا التكنولوجيات الرقمية، ولا سيما التعرض لوسائل جديدة لإدارة المسائل المرتبطة بالتعامل مع هذا المشهد الذي يتغيّر على نحو متسارع. وتحقق الإرشادات الواردة في مجموعة الأدوات هذه توازناً دقيقاً بين متطلبات الإتاحة للجمهور وبين الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والعملية المتصلة بالحفظ وحقوق المؤلف والإشراف.

والغرض من مجموعة الأدوات هو أيضاً أن تكون عملية وذات مغزى لدى جماهير متعددة، بما في ذلك المهنيون العاملون في مجال التراث الثقافي وخبراء السياسات وغيرهم ممن سيقدمون المدخلات وإسداء المشورة إلى المشرعين. فتصف الأساس المنطقي والحاجة إلى وضع التقييدات والاستثناءات وآليات الترخيص، وتقنيات التخفيف من المسؤولية التي تتيح النفاذ إلى المواد المحمية بحقوق المؤلف والمشمولة ضمن المجموعات. كما تستعرض طيفاً من العوامل التي قد يأخذها في الاعتبار المشرّعون، والمتخصصون في مجال التراث الثقافي، وأصحاب الحقوق، وغيرهم من الأطراف المعنية في سياق ممارساتهم المهنية.

وقد يتأثر النفاذ بشروط قانونية أخرى عديدة غير حقوق المؤلف، من بينها متطلبات السلامة الشخصية، والسرية، والخصوصية، والقيود المفروضة لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو الحكومي. ويكتسي في بعض البلدان إطارٌ قانونيٌّ مستقلٌّ لحماية أعمال التراث الثقافي أهميةً خاصة، بوصفه منفصلاً ومتمايزاً عن قانون حق المؤلف. ورغم أن هذه المسائل القانونية تستحق اهتماماً أوسع، فإن مجموعة الأدوات هذه تركّز على حقوق المؤلف. ويُطبَّق قانون حق المؤلف، (وكذلك "الحقوق المجاورة" المرتبطة به) على نطاق واسع على أنواع متعددة من المصنفات الأصلية، كما يشكّل موضوعاً لعدد من المعاهدات الدولية الرئيسية وغيرها من الصكوك التي تُديرها الويبو.

3. استيفاء متطلبات اختبار الخطوات الثلاث

يتأثر قانون حق المؤلف الوطني في معظم البلدان إلى حدٍّ كبير بالالتزامات الناشئة عن مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف. وتُعد *اتفاقية برن* الصكّ الدولي المتعدد الأطراف الأبرز في قانون حق المؤلف، إذ تنص على جواز أن تعتمد الدول الأعضاء استثناءات قانونية على حقوق أصحاب حق المؤلف. وتشكّل الاستثناءات القانونية التي تسفر عن مجموعة الأدوات هذه أمثلة على هذا النوع من الاستثناءات. ويتعين صياغة هذه الاستثناءات على نحو يتوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في المادة 9(2) من اتفاقية برن،

والمعروفة على نطاق واسع باسم "اختبار الخطوات الثلاث". وستتمكن الدول الأعضاء التي تستخدم مجموعة الأدوات هذه كمرجع استرشادي في صياغة الاستثناءات القانونية المتعلقة بالنفاذ من استيفاء متطلبات اختبار الخطوات الثلاث. وينص اختبار الخطوات الثلاث، كاملاً، على ما يلي: "تختص تشريعات دول الاتحاد [برن] بحق السماح بعمل نسخ من هذه المصنفات في بعض الحالات الخاصة بشرط ألا يتعارض عمل مثل هذه النسخ مع الاستغلال العادي للمصنف وألا يسبب ضرراً بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف."[3]

ويحدد الاختبار المكون من ثلاث خطوات معلمات الاستثناءات المسموح بها، باستخدام لغة مرنة يمكن تكييفها مع الاحتياجات الجديدة والظروف المتغيرة. وتدرج بعض الدول الأعضاء صياغة من الاختبار في استثناءاتها القانونية، ولكن في كثير من الأحيان، يتوافق الاستثناء القانوني مع اختبار الخطوات الثلاث مع لغة عملية تخلق استثناءً ذا معنى وتستوفي في الوقت ذاته متطلبات برن باستخدام صياغة فعّالة، بدلاً من تكرار المصطلحات المفاهيمية من الاختبار. وتوفر مجموعة الأدوات هذه إرشادات لصياغة استثناءات حق المؤلف للنفاذ بما يتوافق مع متطلبات اختبار الخطوات الثلاث.

وبشكل عام، تتمثل "الخطوة" الأولى في أن الاستثناء قابل للتطبيق في "حالات خاصة معيّنة". ويقتضي هذا الشرط في العادة تعريفات واضحة ونطاقات محدّدة لتطبيق الاستثناءات. ويشير مصطلح "معيّنة" إلى الخصوصية دون الحاجة إلى تحديد جميع المواقف المحتملة بشكل صريح. ويفرض مصطلح "خاصة" اعتبارات كمية ونوعية، مما يتطلب أن تكون الاستثناءات استثنائية ومميزة. وبناءً على ذلك، فإن الاستثناءات التي تتناولها مجموعة الأدوات هذه لها غرض محدود يتمثل في تسهيل خدمات النفاذ التي تقدمها المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات الثقافية الأخرى، وهي متجذرة في اعتبارات واضحة وسليمة تتعلق بالسياسة العامة والثقافية، مما يضمن عدم تقييد حقوق المؤلفين بشكل تعسفي.[4]

وتنص الخطوة الثانية على ألا يتعارض استخدام المصنف مع الاستغلال العادي للمصنف. وفي جميع الظروف تقريباً التي يمكن فيها ممارسة الاستثناء القانوني، لن يتعارض نشاط النفاذ مع الطريقة التي تُستغل بها حقوق المؤلف عادةً. وتقدم مجموعة الأدوات هذه أحكاماً قانونية تتطلب من المؤسسة التحقق من السوق بحثاً عن إمكانية الحصول على المصنف قبل نسخه. ومن خلال التحقق من السوق، قد لا تتجنب المؤسسة النزاعات فحسب، بل يمكنها أيضاً أن تدعم في الواقع استغلال صاحب الحقوق للمصنف.

تتمثل الخطوة الثالثة على وجه التحديد في ما إذا كان الاستثناء قد يضر بشكل غير معقول بمصالح صاحب الحقوق.[5] ويتعيّن فحص أحكام النظام الأساسي وأي استثناء محدّد بعناية، لتفادي التسبّب في مخاطر غير معقولة من شأنها الإضرار بمصالح أصحاب الحقوق.

4. تطورات مستمرة

تُعدّ مجموعة الأدوات هذه المورد الثاني ضمن سلسلة من الموارد التي وضعتها الويبو لدراسة التفاعل بين ممارسات التراث الثقافي وقانون حق المؤلف. وقد أتاحت التكنولوجيا الرقمية الآن لمؤسسات التراث الثقافي وسائل للمشاركة في النفاذ إلى المواد الرقمية الموجودة ضمن مجموعاتها. وفي الوقت ذاته، تضطر مؤسسات التراث الثقافي، من أجل الوفاء برسالتها، إلى الاعتماد في كثير من الأحيان على جهات تمويل خارجية، مثل وكالات التمويل بالمنح أو المتبرعين من القطاع الخاص، لتأمين الاستثمارات اللازمة لأنشطة النفاذ الخاصة بها. غير أن أوجه عدم اليقين المتعلقة بالجوانب القانونية للنفاذ تفرض تعقيدات على الجهات المموِّلة، إذ قد تخشى ارتباط استثماراتها بانتهاكات لحقوق المؤلف. ومن شأن وجود إطار قانوني موثوق به يتيح النفاذ على نحو أمثل أن يضمن إتاحة المواد والمقتنيات الموجودة في المجموعات، والتي تم اختيار حفظها لأسباب تنظيمية وتاريخية، لاحقاً لأغراض محددة، وربما لفئات معيّنة من الجمهور، ووفق شروط وأحكام قانونية وتتسم بالشفافية. ويشكّل هذا الإطار، بالتالي، وسيلة لتيسير التمويل والاستثمار دعماً لجهود الحفظ والنفاذ، كما يستلزم تعاوناً على الصعيدين الوطني والدولي.

ب. تعظيم النفاذ وتطبيق مجموعة الأدوات

1. هيكل مجموعة الأدوات وتطبيقها عملياً

صُمّم هيكل مجموعة الأدوات هذه بحيث يفضي إلى نتيجة عملية، تتمثل في مساعدة المشرّعين وكبار المسؤولين في مؤسسات التراث الثقافي، وأي أطراف مسؤولة أخرى، على صياغة معايير وإجراءات تعزّز النفاذ إلى المصنفات الموجودة ضمن المجموعات، على نحو يتوافق مع القانون النافذ ويحترم تنوّع أصحاب المصلحة. ولتحقيق ذلك، جرى تقسيم مجموعة الأدوات هذه إلى أربعة أجزاء مترابطة. وتُرسي الأجزاء الأولى منها الأساس المفاهيمي. إذ يقدّم الجزء الأول وصفاً مرجعياً لأنشطة النفاذ، فضلاً عن الالتزامات القانونية وواجب العناية والرسالة المؤسسية للجهات القائمة على الإشراف على مجموعات التراث الثقافي. ويتناول الجزء الثاني أبعاد النفاذ. ويقترح الجزء الثالث وسائل تفصيلية للنفاذ، سواء كانت قانونية أو تعاقدية أو مستندة إلى الممارسات المؤسسية، وذلك عند تقاطع قانون حقوق المؤلف مع التراث الثقافي. ويصف الجزء الرابع كيفية صياغة حكم تشريعي أو سياسي. ويقدّم أيضاً وصفاً مفصلاً للاستثناءات المحتملة على حق المؤلف، والاستثناءات من التعويضات القانونية عن انتهاك حقوق المؤلف، والأحكام التي توفّر مسارات للحد من المخاطر، بما في ذلك أي أحكام تتعلق بالملاذات الآمنة. وأخيراً، تحتوي مجموعة الأدوات في المرفق على بعض البنود النموذجية والجداول

المرجعية، إلى جانب تعليمات عن كيفية استخدامها لوضع أحكام تشريعية تتناول الأحكام القانونية التي تتضمن استثناءات على حق المؤلف لأغراض النفاذ والحد من المخاطر المحتملة.

2. الاستعانة بمجموعة الأدوات في وضع القانون والسياسات

يشكّل الجزء الرابع المركز التشغيلي لمجموعة الأدوات هذه. إذ يقدّم رؤى مفصّلة حول العملية والنتائج، والتي تُعدّ محور هذا المشروع. ويدرك مؤلفو مجموعة الأدوات هذه أن القرّاء الذين يطّلعون على الأجزاء الأولى سيستفيدون من بعض السياق الإضافي، لا سيّما من خلال مثال عملي يوضّح كيفية التعاطي مع الإرشادات المقدّمة هنا وتحديد العناصر والخيارات المتاحة لصياغة أحكام النفاذ. وببساطة، فإن إلقاء نظرة موجزة على مثال للنتائج قد يوفّر سياقاً أشمل لفهم الأجزاء السابقة من مجموعة الأدوات.

مثال على المحطات المخصّصة للنفاذ في المكتبات:
لقد سنّت العديد من الدول الأعضاء، لا سيما في الاتحاد الأوروبي، أنظمة أساسية لحقوق المؤلف تسمح للمكتبات وغيرها من المؤسسات بجعل المصنفات الموجودة في مجموعاتها قابلة للاطلاع عليها من خلال القرّاء عبر محطات حاسوب مخصّصة. ويتمثّل الأثر الرئيس لهذه الأنظمة الأساسية في توسيع نطاق النفاذ إلى المصنفات بشكل كبير، من خلال السماح برقمنة المصنفات، وتخزين النسخ الرقمية، وتمكين الجمهور من الاطلاع عليها على هذه المحطات المخصّصة. وفي دول أخرى قد تكون هذه السياسة مطبّقة عبر الترخيص أو من خلال تفسير مفهوم التعامل العادل. وفي كل الأحوال، ترشد هذه المجموعة من الأدوات المستخدمين خلال عملية تحديد نطاق هذا المفهوم، مثل: من يحق له ممارسة هذا الحق، وما الشروط المطبَّقة. وبعد ذلك، توجّه المجموعة المستخدم نحو اللغة الاختيارية والشروط الخاصة بمعيار السياسة المتّبع. وتُعرض هذه العملية في الجداول الواردة في الملحق، كما يُستعرض هنا مثال لأحد هذه الجداول.

ينطبق الجدول النموذجي الوارد أدناه تحديداً على القرارات المتصلة بوضع قانون أو سياسة بشأن رقمنة المصنفات والنفاذ إليها عبر محطات مخصّصة. ويعمل هذا الجدول على تنظيم العملية وتيسيرها بصورة منهجية في كل مرحلة من مراحلها. وهذه العملية بمثابة سلسلة من الأسئلة والقرارات المنظَّمة ضمن الجداول. ويُعرض هنا إصدار مبسّط من الجدول الخاص بهذه المسألة. في حين يقدّم الجدول المقابل الوارد في الملحق مستوىً أعلى من التفاصيل. ومع ذلك، يبيّن هذا الإصدار المختصر الخطوات ذات الصلة وبعض المقترحات المتعلقة بالتفاصيل في جميع المراحل. ويفصّل الجزء الرابع من مجموعة الأدوات هذه العمليات بشكل موسّع، غير أنّه يمكن، حتى من خلال الجدول النموذجي المبسّط إدراك أن المسار المنشود يتطلّب نهجاً تحليلياً ينتهي بصياغة بعض البنود المحدّدة للنظام الأساسي أو السياسة المتّبعة.

الجدول النموذجي:

يُقدَّم هذا المثال هنا بوصفه مدخلاً لشرح وظيفة مجموعة الأدوات؛ وتُضاف التفاصيل إلى الجدول ذاته كما يرد في الملحق.

الموضوع:

النفاذ إلى المصنفات الرقمية المتاحة على المحطات المخصصة

الحل المقترح للنفاذ:

استثناء قانوني لحق المؤلف يسمح لمؤسسات التراث الثقافي باستخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف بأنساق رقمية، للغاية الأساسية المتمثلة في إتاحة المصنفات لعرضها في المحطات الموجودة في المؤسسة، واستخدامها لأغراض أخرى. يمكن لهذا الجدول أن يُرشد المشرعين في الدول الأعضاء في أثناء صياغتهم للاستثناءات القانونية الجديدة أو المنقحة ذات تطبيق عملي وتراعي المصالح التي تنعكس في اختبار الخطوات الثلاث. قد يتوافق مثل هذا النظام الأساسي الذي يتيح النفاذ من خلال محطات مخصصة مع توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن مجتمع المعلومات لعام 2001، حيث طُرح فيه هذا المفهوم.

المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	
تحديد الأنشطة المنشودة التي يمكن أن توسع النفاذ.	**تحديد حقوق الملكية التي يمكن أن تتأثر.**	**عناصر الاستثناءات القانونية أو التدابير السياسية ذات الصلة**	**أمثلة على البنود والشروط المحتمل إدراجها في النظام الأساسي ذي الصلة.**

إدراج الإجراءات المحددة والعملية التي تُشكّل جزءاً من تقديم الخدمة. وتبدأ الأمثلة بإنشاء النسخ الرقمية والاحتفاظ بها.	*حصر الحقوق القانونية التي يمتلكها أصحاب الحقوق والتي قد تتأثر بهذه الأنشطة. وتبدأ الأمثلة بحق الاستنساخ وحق الإتاحة للجمهور.*	*تلخيص وبيان العناصر أو الشروط المحدّدة التي يختارها المشرّعون لإدراجها في النظام الأساسي المقترح الجديد أو المنقّح.*	*إعداد سلسلة من البنود الفردية التي يمكن إدراجها في الصيغة النهائية للنظام الأساسي كما تعتمدها الدولة العضو، على أن تعكس هذه البنود العناصر والخيارات السياسية التي تم اختيارها باعتبارها مناسبة لذلك البلد.*

الجزء الأول: الغاية من النفاذ وأهميته

أ. الإشراف ومؤسسات التراث الثقافي

تضطلع مؤسسات التراث الثقافي، مثل المتاحف ودور المحفوظات والمكتبات، بدور محوري في صون التاريخ الثري والمتنوع لكل مجتمع. فهي تحتضن مقتنيات وأعمالاً فنية وأفلاماً وموسيقى ووثائق وغيرها من المواد التي تتيح نافذة على ماضينا المشترك، وتُسهم في فهم حاضرنا وصياغة مستقبلنا. ويقع في صميم رسالة كل مؤسسة الالتزام بإتاحة النفاذ إلى المجموعات التي تشرف عليها، بما يمكّن الناس من مختلف الخلفيات من التفاعل مع التراث الثقافي، واختباره، والتعلّم منه.

ويستعرض الجزء الأول من مجموعة الأدوات هذه العناصر الأساسية للنفاذ داخل مؤسسات التراث الثقافي. وتفحص مجموعة الأدوات هذه أيضاً الكيفية التي تحفِّز بها المهمة نهجها في النفاذ، من خلال تحديد السمات الأساسية التي تحدد النفاذ داخل تلك المؤسسات والتعمق فيها. ويُشكِّل توفير النفاذ إلى المواد الموجودة في عهدتها جزءاً بالغ الأهمية من دورها الإشرافي. ويوفِّر هذا الجزء الأول فهماً لسبب أهمية النفاذ، وما الذي يدفع مؤسسات التراث الثقافي إلى إعطائه الأولوية، ومسؤوليتها عن ضمان النفاذ.

تُولي مجموعة الأدوات هذه أيضاً اعتباراً للأطر القانونية الدولية المتعلقة بحق المؤلف، والشروط التي يُسمح في ظلها بالنفاذ إلى المصنفات المحمية. ويُمهِّد ذلك الطريق لتقديم إرشادات عملية بشأن كيفية التعامل مع الفرص الجديدة إلى جانب التحديات المحتملة من أجل تيسير النفاذ المسؤول بما يتسق مع احترام حق المؤلف. ومن خلال فهم هذه العناصر الجوهرية، نستطيع إدراك التوازن الدقيق الذي يتعين على مؤسسات التراث الثقافي الحفاظ عليه عند الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في توفير النفاذ، مع ضمان الامتثال لقوانين حق المؤلف.

ب. واجب العناية وتوفير النفاذ

تستند مهمة مؤسسات التراث الثقافي في جوهرها إلى مسؤوليتين مزدوجتين: حفظ المجموعات القيّمة المعهود إليها بحفظها، وإتاحة هذه الموارد للجمهور. ويقع في صميم مهمتها ضمان صون المواد الثقافية للأجيال القادمة، مع السماح للجماهير الحالية بالتفاعل معها بطرق ذات مغزى في الوقت ذاته. بيد أنّ النظر في توفير النفاذ إلى مجموعات التراث ينطوي على اعتبارات قانونية وأخلاقية وعملية مهمة.

ويتعين على المؤسسات إدارة هذه المسؤوليات بعناية من خلال تحقيق توازن بين شواغل عملية تشمل: ضمان الإتاحة العامة، واحترام حقوق المبدعين، وحماية المواد الهشّة أو النادرة أو الحسّاسة ثقافياً. ويؤدي تحسين النفاذ في هذا السياق إلى إثارة أبعاد أخلاقية ويُنشئ عدداً من التحديات. ومن خلال فهم هذه الواجبات، يمكن للمرء تقدير النهج المدروس والمتزن الذي يتعين على المؤسسات اتباعه عند إتاحة مجموعاتها، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة هذه المواد والاحترام الذي تستحقه.

وتحتفظ منظمات التراث الثقافي – ولا سيما المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف – بالمجموعات في عهدتها لصالح الجمهور العام.[6] ويُشكّل واجب العناية ومهمة توفير النفاذ – أي حفظ المجموعات وإدارة النفاذ إليها على نحو مسؤول – جزءاً أصيلاً من علاقة العهدة. وينطبق ذلك إلى حدٍّ كبير سواء كانت المكتبة أو دار المحفوظات أو المتحف ممولاً من القطاع العام أو الخاص. وتخضع منظمات التراث الثقافي لقوانين ومبادئ أخلاقية حاكمة، غالباً ما تُشرف عليها وتُطبِّقها جمعيات مهنية مستقلة. وقد أصبحت مؤسسات موثوقاً بها نظراً لالتزامها بالمعايير القانونية والأخلاقية، إلى جانب اضطلاعها بالإشراف على المجموعات بثقة من أجل الجمهور.

يتجسد واجبهم في العناية ومهمتهم المتمثلة في حفظ المجموعات وتوفير النفاذ إليها من أجل الجمهور غالباً في تشريعات تُنشئ مجموعات وطنية أو إقليمية أو محلية.[7] كما يمكن العثور على واجب العناية ومهمة الحفظ في مختلف قوانين التراث الثقافي، والمعايير المجتمعية، والبروتوكولات المهنية. وحتى في حالة مؤسسات التراث الثقافي المستقلة وغير الحكومية، يمكن لوثائق ميثاقها، ولوائحها الداخلية، وبيانات سياساتها أن تحدد بالتفصيل واجب العناية ومهمتها في حفظ المجموعات نيابة عن الجمهور، باعتبار ذلك أمراً أساسياً للوفاء بمهمتها.[8] وغالباً ما يعتمد مجلس الأمناء سياسات إدارة المجموعات التي تُوضِّح هذه الواجبات بمزيد من التفصيل، ويتولى المجلس مسؤولية ضمان اضطلاع موظفيه المهنيين بواجب العناية والأنشطة القائمة على المهمة على نحو مسؤول.[9] ويشكّل واجب العناية بتوفير النفاذ إلى المجموعات أيضاً مبدأً أخلاقياً مهماً. وتتضمن مدوّنة أخلاقيات المجلس الدولي[10] للمتاحف المبدأ التالي: "تتحمل المتاحف مسؤوليات خاصة تجاه الجميع فيما يتعلق برعاية الأدلة الأولية التي يتم جمعها وحفظها في مجموعاتها، وإتاحتها للجمهور، وتفسيرها".[11]

يحدد البيان الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) حول *المكتبات وحماية التراث الثقافي* واجب العناية لكل مكتبة ليشمل كلاً من الحفظ والنفاذ. فتنص هذه المادة على ما يلي: "تُعدّ المصنفات الوثائقية بجميع أشكالها، بما في ذلك الأشكال الرقمية، جزءاً أساسياً من تراثنا الثقافي. ويشكّل العمل عليها، وصونها، وحمايتها بغرض توفير النفاذ إليها للأجيال القادمة جوهر عمل المكتبات على مستوى العالم".[12]

يُقرّ المجلس الدولي للمحفوظات (ICA) بواجب عناية المحفوظات لتوفير النفاذ إلى مجموعات المحفوظات، وذلك في بيان معايير *مبادئ النفاذ للمحفوظات*[13] *المعتمد* الصادر عنه: "1. يتمتع الجمهور بحق النفاذ إلى محفوظات الهيئات العامة. وينبغي لكل من الهيئات العامة والخاصة إتاحة محفوظاتها إلى أقصى حد ممكن".[14]

ج. العصر الرقمي

قدمت التكنولوجيات الرقمية وسائل جديدة وواسعة لتمكين النفاذ إلى المصنفات التي تحتفظ بها مؤسسات التراث الثقافي، ما يمكن أن يكون له آثار إيجابية على نمو البحث والمعرفة. وتعتمد العديد من هذه الطرق الجديدة للنفاذ إلى المحتوى غالباً على أفعال تندرج ضمن نطاق حقوق مالك حق المؤلف، مثل النسخ، والإتاحة، والتحايل على إجراءات الحماية التقنية. وبناءً عليه، إلى جانب التعامل مع السيناريوهات العامة والمعقدة المتعلقة بالنفاذ، كما تم استعراضها أعلاه، يصاحب تسهيل النفاذ في السياق الرقمي تحديات إضافية ومميزة. وتجب إدارة الشروط والأحكام الخاصة بالنفاذ بعناية، بحيث تتحقق الموازنة بين القدرة على تعزيز مشاركة الجمهور الأوسع نطاقاً والواجب الأخلاقي والقانوني في صون المجموعات وحمايتها.

ويندر عملياً التعبير عن مفاهيم النفاذ بشكل صريح في قوانين حق المؤلف في الدول الأعضاء. فالكثير من القوانين القائمة تفوّض أفعالاً معينة، مثل الاستنساخ، لكنها تترك مسألة النفاذ للاستنتاج الضمني من القانون وظروف كل حالة. ورغم أن هذا النهج قد ينجح في الحالات الشائعة، فإنه قد يشكّل مشكلة في سياقات أخرى، لأن النفاذ الضمني، وفق تعريفه، ليس له شروط وحدود واضحة الرسوخ. وفي هذا الصدد، يمكن لكل من أصحاب الحقوق وأمناء المكتبات واختصاصيّي المحفوظات والمهنيين في المتاحف الاستفادة من وضوح معياري أكبر. فقد يحصل أصحاب الحقوق على مستوى أعلى من التنبؤ في حماية مصنفاتهم، في حين قد يرحب هؤلاء الذين يتعاملون مع طلبات النفاذ يومياً بتحديد أوضح لنطاق الخدمات المخول لهم قانوناً تقديمها. وفي هذا السياق، تولي مجموعة الأدوات هذه اهتماماً خاصاً بتحديد إمكانيات النفاذ المستندة إلى الأحكام القانونية الحالية، فضلاً عن تقليل مخاطر المسؤولية المرتبطة بإدارة النفاذ حيث لا تكون الشروط القانونية محددة صراحةً.

د. النفاذ ومهام مؤسسات التراث الثقافي

يوضح التحليل السابق أن أي مؤسسة للتراث الثقافي قد تضطلع بعدة مهام في آن واحد، وأن تسهيل النفاذ إلى المصنفات والمقتنيات في مجموعاتها غالباً ما يكون أمراً حيوياً لتحقيق أي من هذه المهام. ويحدد الجزء الأول من مجموعة الأدوات الكثير من تلك المهام المؤسسية. ومن خلال ذلك، يبيّن أيضاً كيف أن توفير النفاذ إلى المجموعات مرتبط حتماً بتحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة.

ولا تقتصر مجموعة الأدوات هذه على التأكيد على أن النفاذ أمر بالغ الأهمية لمهام مؤسسات التراث الثقافي. وإنما تؤكد مجموعة الأدوات هذه على أن النفاذ إلى مؤسسات التراث الثقافي وأنشطتها الأخرى تستحق دعماً واسعاً، لأن النفاذ إلى ثروة ثقافية للمجتمع وسيلة مهمة للمساهمة في التنمية الثقافية والفكرية. ويستفيد القراء الأفراد والناشرون والمعلمون والشركات والوكالات الحكومية جميعاً من النفاذ إلى الموارد التي تحدد جذورهم وحاضرهم. وقد يكون النفاذ إلى المجموعات سبيلاً للاسترشاد به في تعزيز روح الابتكار والحث عليها وغرسها. ولذلك، يمكن أن يتحقق دور النفاذ بطرق متعددة:

1. النفاذ بوصفه هدفاً أساسياً لمؤسسات التراث الثقافي

توجد المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات – بوصفها مؤسسات رائدة في التراث الثقافي – للحفاظ على مجموعاتها والاحتفاء بها وتوسيع سياقها التاريخي والاجتماعي. وسواء كان مستخدم هذه المجموعات يقرأ فقط أو يشارك في تحليل معمّق، فإن النفاذ إلى المصنفات محل الاهتمام يعدُّ أمراً حيوياً بلا شك. ومن دون النفاذ، تفشل أهداف المؤسسة والفرد على حد سواء.

2. النفاذ بوصفه وسيلة للحفظ

تتضمن المجموعات تنوعاً غنياً من المصنفات بجميع الوسائط، وتشمل العديد من المجموعات مخطوطات فريدة ومقتنيات هشة تواجه خطر الفقدان العالي. وكما ورد بالتفصيل في *مجموعة الأدوات بشأن حفظ المصنفات*، يُعدّ حفظ المصنفات أحد الوظائف الأساسية لمؤسسات التراث الثقافي، حيث تُنشئ الضوابط الوقائية لمنع فقدان المعرفة التاريخية والحالية، ومن ثم حماية توفرها للأجيال القادمة. ولا يمكن نسخ المصنفات التي تُنشئها مؤسسة ما للحفظ إلا من خلال النفاذ الكامل إلى الأصل؛ وفي المقابل، تسهّل نسخ الحفظ تلك النفاذ إلى المواد التي كانت لتصبح غير متاحة للجمهور.

3. النفاذ وتعزيز المعرفة والتعلّم

تُعد المجموعات التي تحتفظ بها مؤسسات التراث الثقافي مستودعاً هائلاً للمعرفة ودافعاً للتعليم والبحث في التاريخ والعلوم والأعمال والفنون والأدب وغير ذلك. وتشكّل هذه المجموعات أساس البرامج التعليمية التقليدية والمعارض العامة والأفلام الوثائقية ووسائل

أخرى لمشاركة المعرفة وتوسيعها. وأصبح تبادل المحتوى ممكناً بفضل توسيع نطاق النفاذ إليه، وتتيح الأدوات الرقمية الآن فرصاً للنفاذ إليه في مؤسسات التراث الثقافي وفي أي مكان آخر في البلد الأم وحول العالم.

4. النفاذ والهوية الثقافية

تؤدي مؤسسات التراث الثقافي دورها باعتبارها أمناء للتراث الوطني والمجتمعي، وتضطلع بالدور الحاسم في تعزيز الاستمرارية الثقافية عبر الزمن وعبر منطقة جغرافية. ويتم ذلك من خلال حفظ النفاذ وتوفيره للوثائق والصور والموارد الأخرى من الماضي والتي ترشد الشعوب التي تتبادل الثقافات اليوم وفي المستقبل. ويمكّن النفاذ إلى المجموعات كل منا من فهم ثقافتنا وتبادلها، من دون التعرض بالضرورة لقيود مؤقتة مصطنعة تتعلق بالزمن أو الحدود أو السياسة.

الجزء الثاني: أبعاد النفاذ إلى مجموعات التراث الثقافي

يستعرض الجزء الأول من مجموعة الأدوات هذه الدور الأساسي للنفاذ في إضفاء المعنى على المجموعات، ويوضح هذا الجزء الثاني أن خصائص النفاذ وشروطه في قوانين حق المؤلف يمكن أن تمتلك العديد من الصفات المختلفة – والتي يُشار إليها هنا غالباً باسم "الأبعاد" – والتي يمكن تكييفها لتلبية الاحتياجات المحددة. ويوفر هذا الجزء الثاني مراجعة للأبعاد العامة التي ينبغي النظر فيها عند تسهيل النفاذ. وكما تبيّن في *مجموعة الأدوات السابقة حول الحفظ*، قد يدرس واضعو قانون أو سياسة معنية عشرات التفاصيل ذات الصلة ويحتاجون إلى اتخاذ سلسلة من الخيارات. وسيكون بعض ذلك ضرورياً هنا أيضاً. لكن في هذه المرحلة، يوفر الجزء الثاني نظرة عامة أكثر شمولية على المفاهيم الأساسية – الأبعاد الحرجة – التي ينبغي لصانعي السياسات الذين يصوغون القانون أخذها بعين الاعتبار وربما دمجها بطريقة ما ضمن المعايير المقررة للسماح بتمكين النفاذ إلى المصنفات في مجموعات المؤسسة.

1. النفاذ وحق المؤلف

بينما تفي مؤسسات التراث الثقافي رسالتها، على النحو الذي استعرضه الجزء الأول، فإنها تستفيد بانتظام من المصنفات الموجودة في مجموعاتها التي قد تتعلق بحقوق أصحاب حق المؤلف. وترتبط العديد من القضايا المتعلقة بحق المؤلف فيما يخص النفاذ إلى المواد الرقمية، على سبيل المثال، بإعداد مؤسسات التراث الثقافي للنسخ والمشتقات. يقدم الجزء الرابع من مجموعة الأدوات تفاصيل واسعة حول حق المؤلف وموضوع النفاذ، لكن الاعتبار العام المتعلق بحق المؤلف هنا هو أن شروط النفاذ يجب أن تعزز المهمة المتمثلة في خدمة البحث والتعليم وغير ذلك، مع مراعاة مصالح أصحاب حقوق المؤلف في الوقت ذاته. وتُحدد مصالح حق المؤلف أساساً من خلال الأنظمة الأساسية ذات الصلة في البلد الذي يتمتع بالولاية القضائية المناسبة. وتشكّل هذه القوانين بطرق عديدة بموجب سلسلة من المعاهدات متعددة الجنسيات. تشمل بعض المعاهدات "اختبار الخطوات الثلاث" الذي يخوّل الدول الأعضاء سن استثناءات على حقوق أصحاب حق المؤلف. وتُقدَّم العديد من خدمات المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات الأخرى وفقاً لتفاصيل استثناءات حق المؤلف، وقد صيغت هذه الاستثناءات لتكون متوافقة مع "اختبار الخطوات الثلاث".

2. النفاذ والتكنولوجيات الرقمية

أدى نمو التكنولوجيات إلى إتاحة العديد من الإمكانيات الجديدة وتوسيع نطاق الخدمات في جميع مؤسسات التراث الثقافي تقريباً. ويمكن أن تتأثر هذه الخدمات الجديدة بقانون حق المؤلف بطرق متعددة، وقد تنطوي أوجه الاستخدام على المشتقات، والإتاحة، وعمليات الإرسال، إضافة إلى النسخ. كما يمكن أن تتقاطع هذه الاستخدامات المبتكرة مع قانون الممتلكات الثقافية. وتُبرز الفرص الجديدة للنفاذ وإمكانية تعدد أصحاب الحقوق الحاجة إلى أساليب جديدة لتسوية حقوق متنوعة في هذا السياق، والحاجة إلى الابتكار مع احترام الحقوق القانونية المحتملة التي قد تستمر بعد انقضاء مدة حق المؤلف. وتتضمن الجداول الواردة في الجزء الرابع تفاصيل إضافية حول آثار التكنولوجيا الرقمية وخيارات الاستجابة لها. وبغض النظر عن ذلك، تصبح القدرة على نشر التكنولوجيات الجديدة دعماً لمهام مؤسسات التراث الثقافي أمراً حتمياً. ومن الضروري أن تتضمن معايير النفاذ اعتماد التكنولوجيات الجديدة وتنفيذها.

3. النفاذ عن بُعد والنفاذ عبر الحدود

يمكن إتاحة المصنفات ذات الصيغ الرقمية الموجودة في المجموعات داخل مباني المؤسسات، كما يمكن أيضاً إتاحة النفاذ إليها عن بُعد. وحينما يُنظر في النفاذ عن بُعد إلى مجموعات التراث الثقافي، تثار الآثار العابرة للحدود. وتتيح التكنولوجيات إمكانية النفاذ إلى المصنفات ذات الصيغ الرقمية، أو تنزيلها، أو تحميلها عبر ولايات قضائية مختلفة.[15]

مثال على اتحادات البحث:

تشارك مؤسسات التراث الثقافي في اتحادات بحثية ومشروعات للرقمنة، حيث يرفع أعضاء هذه الاتحادات المواد الرقمية وغيرها من بيانات البحث ويقومون بتنزيلها من ولايات قضائية متعددة. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في تطوير مستودعات دولية للبيانات ومجموعات البيانات[16]. ومن الواضح أن اتحادات البحث تعمل عبر الحدود. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة عندما ترتبط المجموعات ببعضها، سواء من خلال الإدارة المشتركة أو من حيث الموضوع، عبر مؤسسات متعددة. كما تعتمد دور المحفوظات اليوم نهج بناء المجموعات اللاحق للحيازة، وتسعى من خلال هذا النهج إلى إتاحة مشاركة النسخ الرقمية البديلة للمواد المحمية بموجب حق المؤلف الموجودة في المجموعات، مع بقاء الأصول في ولاياتها القضائية الأصلية.

4. النفاذ ونطاق المستخدمين المُصرّح لهم

يمكن السماح بالنفاذ على نطاق واسع، أو قد يُقتصر بشكل ضيق على فئات محددة من المستخدمين. ويمكن أن يقتصر المستخدمون، عند التعريف الأدق، على أمناء المكتبات واختصاصيّي المحفوظات وموظفي المتاحف المكلفين بإدارة المجموعات. بعد ذلك، يمكن توسيع نطاق المستخدمين المخوَّلين تدريجياً ليشمل الباحثين المؤسسيين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والباحثين المستقلين، والموظفين، والباحثين من مؤسسات مماثلة. أما أوسع مجموعة من المستخدمين فتمثل الجمهور العام. يوضح الشكل أدناه تدرج مستخدمي المواد والأشياء المحمية بموجب حق المؤلف في مجموعات التراث الثقافي، بدءاً من الفئات الضيقة وصولاً إلى الفئات الواسعة، مع التأكيد على أن هذه الفئات لا تكون بالضرورة متعارضة، كما يوضح نطاق استخدامها. وأخيراً، في حالة مؤسسات التراث الثقافي والمستخدمين الذين يعملون عبر الحدود، قد يضطر صانعو السياسات والمشرعون إلى تحديد قضايا محددة عابرة للحدود، ووضع حلول متعددة الجنسيات وتطبيقها لتعريف مجموعات المستخدمين بطريقة متسقة.

5. النفاذ إلى المصنفات المرقمنة والمصنفات الرقمية المنشأ

على الرغم من أن الحاجة إلى النفاذ قد لا تعتمد على نوع المصنف أو صيغة الوسائط (مثل الكتب الإلكترونية مقابل الأفلام المتحركة)، إلا أن النفاذ قد يختلف بشكل معقول اعتماداً على خصائص أخرى للعمل المعني. وينطبق هذا بشكل خاص على المصنفات الموجودة في مجموعات المؤسسة بصيغة رقمية. تعمل مؤسسات التراث الثقافي على رقمنة المصنفات الموجودة في مجموعاتها، فضلاً عن اقتناء المصنفات "الرقمية المنشأ"، (أي المصنفات التي تُجمع بصيغة رقمية فقط، وليس عبر "رقمنتها" أو نسخها إلى صيغة رقمية). وقد تخضع بعض المصنفات الرقمية المنشأ لإجراءات حماية تقنية تهدف بالأساس إلى تقييد النفاذ إليها. ويصدق ذلك أيضاً نظراً لأن العديد من أنواع المصنفات في المجموعات تُنشأ حالياً باستخدام تكنولوجيات ومنصات مملوكة متعددة. وقد تعتمد إمكانية النفاذ إلى هذه المصنفات واستخدامها على توفر البرامج والأنظمة المطلوبة، والتي غالباً ما تخضع لشروط الترخيص وأحكامه.

6. النفاذ للأغراض المصرح بها

كما ورد في *مجموعة الأدوات الخاصة بالحفظ*، تحفظ مؤسسات التراث الثقافي المصنفات تحقيقاً لأغراض محددة تعرفها مهامها وصلاحياتها. وينطبق هذا الأمر أيضاً على النفاذ. وغالباً ما تحدد متطلبات النفاذ وفقاً للأهداف المتماشية مع مهام هذه المؤسسات، مثل البحث، أو خدمة المجتمع، أو التعليم. وباعتبارها مؤسسات موثوق بها تحتفظ بالمجموعات لصالح الجمهور، قد تنفذ مؤسسات التراث الثقافي أيضاً أنشطة برنامجية تبدو أقل ارتباطاً بمهامها، لكنها قد تكون ضرورية لإدرار إيرادات بوصفها وسيلة لتعويض النقص في الميزانية. ويمكن العثور على قائمة مفصلة بالاختلافات في الغرض في الجزء الرابع من مجموعة الأدوات هذه، والذي يوفّر للمشرّعين وواضعي السياسات فهماً دقيقاً لكيفية تشكيل الغرض للحلول المحتملة للنفاذ، كما تمّ استعراضها بشكل أكثر تفصيلاً في الجزء الثالث.

7. النفاذ والرصد والإدارة

تشترط بعض الدول الأعضاء، فيما يتعلق ببعض استخدامات المصنفات المحمية بحق المؤلف، تأكيد الامتثال لاستثناءات حق المؤلف وتوثيقه، بما في ذلك الأحكام الرئيسية للتصريح بالنفاذ. فعلى سبيل المثال، قد يسمح قانون أحد البلدان بنسخ المصنفات لأغراض الدراسة الخاصة، وقد يستلزم ذلك توثيقاً مفصّلاً لطلب المستخدم وللإجراء المتمثّل في تسليم المكتبة للنسخ. بينما لا تفرض بلدان أخرى مثل هذه المتطلبات الشكلية.[17]

وقد تشمل الصور البديلة للنفاذ الخاضع للرصد اشتراط أن تكون نسخة من مصنف موجود ضمن مجموعة مكتوبة أو في نُسق محدد. بالإضافة إلى ذلك، قد يُطلب من الباحثين التسجيل لدى مؤسسة التراث الثقافي من أجل النفاذ إلى المواد الرقمية في الموقع أو عن بُعد. وفي بعض الحالات، قد تُتاح الوثائق لأغراض المراجعة مع حجب المعلومات الشخصية لضمان عدم الكشف عن هوية الباحث. وترد قائمة كاملة بالبدائل في الجزء الرابع من مجموعة الأدوات هذه.

الجزء الثالث: حلول النفاذ في إطار بيئة القانون ومخاطر المسؤولية

يسلّط الجزء الثالث الضوء ويتناول الوسائل المختلفة لتمكين وتحسين النفاذ إلى المصنفات في مجموعات التراث الثقافي، لا سيّما في بيئة يحكمها قانون حق المؤلف وتتأثر بالفرص المتزايدة والمخاطر القانونية التي يشكلها الاستخدام غير السليم للتكنولوجيات الرقمية.[18] إذ أن العديد من استخدامات المصنفات المحمية بحق المؤلف تثير على الأقل احتمالية حدوث تعدٍ، إذا لم يكن الاستخدام مسموحاً به صراحةً بموجب القانون. قد تقضي بعض الحلول على هذه المخاطر المحتملة، في حين تُعتبر حلول أخرى بمثابة تقنيات للتخفيف من وطأة المخاطر. ومن ثم، يمكن النظر في كيفية عمل الحلول بطريقة متناسقة في ظل حالات معينة. حيث ستوجد حالات يتمثّل فيها الحل الرئيسي في السعي للقضاء على المخاطر تماماً من خلال إدخال استثناءات على حق المؤلف، أو من خلال اشتراط الحصول على تراخيص تخوّل النفاذ. وفي حالات أخرى، قد لا يوجد أي استثناء متاح على حق المؤلف، ما يترك فقط بعض التقنيات المبتكرة للتخفيف من وطأة المخاطر التي تُسهّل الإدارة المعقولة والعملية للمخاطر المتبقية.

وتعمل الحلول التي يمكن أن تقضي على المخاطر أو تخفف من وطأتها لصالح جميع الأطراف في النظام الإيكولوجي لحق المؤلف. وبالنسبة لمؤسسات التراث الثقافي، ولمهنيّيها ورعاتها، توفر أحكام حق المؤلف قدراً كبيراً من اليقين فيما يتعلق بالنفاذ عن بُعد إلى المجموعات في شكل رقمي. أما بالنسبة لعامة الجمهور، تُمكّن تقنيات التخفيف، بما في ذلك شروط وأحكام الاستخدام، الجمهور من النفاذ عن بُعد إلى مواد التراث الثقافي بناءً على المعرفة بالاستخدامات النهائية المسموح بها. وبالمثل، ستكون الكيانات والمؤسسات،[19] التي تستثمر في رقمنة المجموعات ودعم النفاذ إليها عن بُعد، أقدر على تقييم المخاطر المحتملة وإدارتها. وأخيراً، سيحظى أصحاب الحقوق بدرجة أكبر من اليقين بشأن سبل الانتصاف في الحالات التي قد تكون حقوقهم قد انتُهكت فيها، وإن كان ذلك دون قصد، وبشأن مدى ما يمكن أن يتوقعوه من مؤسسات التراث الثقافي للتخفيف من وطأة المخاطر، وكذلك بالشروط والقيود التي يمكن اعتمادها لحماية حقوق صاحب حق المؤلف من الاستغلال غير المصرح به.

أ. حلول تعزيز النفاذ

عادةً ما تشتمل أمثلة تقنيات إدارة المخاطر على استثناءات حق المؤلف، واستخدام المصنفات المتبرَّع بها التي تكون حقوقها مشمولة ضمن التبرع، ومختلف أنواع التراخيص المتاحة من بعض أصحاب حق المؤلف. علاوة على ذلك، فإن المعلومات الواضحة بشأن حالة حق المؤلف وأصحاب الحقوق، والتي يُشار إليها بالبيانات الوصفية للحقوق، دائماً ما تكون أداة مفيدة للنفاذ. تُعد هذه الأحكام المتعلقة بتعزيز النفاذ حلولاً بمعنى أنها تستطيع تحقيق النفاذ المطلوب بشكل صحيح، إلى جانب إدارة المخاطر في الوقت ذاته، أو على الأقل توفير تقنيات مهمة ومثبتة للتخفيف من وطأة المخاطر. ولتحقيق هذه النتيجة، تستند هذه الحلول إلى القانون وتوفّر حماية من المسؤولية القانونية. كما يمكن لهذه الحلول أن تعمل لصالح أطراف متنوعة ضمن النظام الإيكولوجي لحق المؤلف. ومن الواضح أنه بالنسبة لمؤسسات التراث الثقافي، ولمهنيّيها ورعاتها، فإن العديد من هذه التقنيات توفّر قدراً أكبر من اليقين، حتى عند إتاحة النفاذ عن بُعد إلى المجموعات في شكل رقمي.

1. النفاذ والاستثناءات والتقييدات المحددة على حق المؤلف

تُعدّ استثناءات حق المؤلف أحكاماً قانونية تمكّن مؤسسات التراث الثقافي من استنساخ المصنفات المحمية بحق المؤلف وتوزيعها على رعاة محددين ولأغراض معيّنة، دون الحاجة إلى الحصول على الموافقة المسبقة من أصحاب الحقوق. والعديد من الدول الأعضاء حالياً لديهم استثناءات تُيسّر، بشروط محددة بشكل معقول، إعداد نسخ لأغراض حفظ المصنفات، ودعم البحث والدراسة، وعرض المجموعات في محطات محلية، وتطوير المعارض لمشاركة التحف الثقافية عن بُعد وعلى الصعيد الدولي. فبالنسبة للدول الأعضاء، تُصاغ هذه الاستثناءات على حق المؤلف مع الالتزام باختبار الخطوات الثلاث، والتعهد باحترام مصالح أصحاب الحقوق. ونظراً لما تتسم به هذه الاستثناءات القانونية من الخصوصية النسبية، فإنها تخوّل المؤسسات وضع سياسات للنفاذ تتضمن إعداد نسخ رقمية بطريقة محمية قانوناً.

ولقد شكّلت هذه الاستثناءات جزءاً من قانون حق المؤلف على مدى عقود كثيرة، وهي عادةً ما تمتد لتشمل البيئة الرقمية الأحدث. فمع زيادة الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، أصبحت مؤسسات التراث الثقافي قادرة على خدمة الجمهور ورعاة البحث لديها على نحو أفضل، من خلال إتاحة ميزة النفاذ عن بُعد إلى مجموعاتها في شكل رقمي. علاوةً على ذلك، باتت مجموعاتها أكثر تنوّعاً من حيث التنسيق، مع اعتماد الممارسات المهنية على تكنولوجيات متقدمة، بما في ذلك قدرات التواصل التي تمكّن من إتاحة النفاذ إلى المصنفات في مؤسسات متعددة، وغالباً ما تتجاوز الحدود الوطنية. وقد تكون المجموعات في مختلف المؤسسات مترابطة فيما بينها بحسب الموضوع، أو مملوكة لعدة مؤسسات بصورة مشتركة وعبر الحدود، ما يتيح فرصاً واسعة ومفيدة لتبادل المعارف. إذ تنطبق استثناءات حق المؤلف على مؤسسات التراث الثقافي لأنها مُعترَف بها بوصفها "مؤسسات موثوقاً بها"،[20] أُنيطت بها على وجه التحديد مهمة حفظ مجموعاتها وإتاحة النفاذ إليها، إلى جانب احترام مصالح أصحاب الحقوق. ويصدق ذلك على نحو خاص عند إدارة مجموعات وسائط معقّدة.

2. النفاذ والمصنفات اليتيمة

تُجسّد المصنفات اليتيمة وسيلة لمعالجة حالة عدم اليقين التي تواجهها مؤسسات التراث الثقافي عند الاضطلاع بالعناية الملقى على عاتقها في إتاحة النفاذ إلى المجموعات. فالمصنفات اليتيمة هي مصنفات محمية بحق المؤلف، غير أنّ صاحب حق المؤلف فيها لا يمكن تحديد هويته أو العثور عليه. وتمثّل المصنفات اليتيمة تحدّياً خاصاً لمؤسسات التراث الثقافي، إذ يوجد العديد منها في مجموعات المتاحف والمحفوظات، أو في مجموعات المكتبات الخاصة أو المميّزة. وغالباً ما يعود ذلك إلى أنّ الجهات المانحة للمجموعات قد لا تكون بالضرورة أصحاب الحقوق في المقتنيات والمواد التي تضمّها مجموعاتهم. وعندما يتعذّر تحديد هوية صاحب الحق أو العثور عليه، يصبح الحصول على إذن صالح لاستخدام المصنف اليتيم أمراً مستحيلاً في كثير من الأحيان. إذ ينشأ هذا الإشكال من حقيقة أنّ قانون حق المؤلف يمنح حماية تلقائية للمصنفات تستمر لمدة سنوات محددة. ومع ذلك، بالنظر إلى تعقيد هذه الحالة، يمكن للاستثناءات القانونية المحددة التي تهدف إلى معالجة هذا الإشكال أن تسهم إلى حد كبير في توفير حل لها.

وحيثما يقتضي قانون حق المؤلف الحصول على إذن لإتاحة النفاذ إلى المصنفات المحفوظة ضمن مجموعات، وحيث يتعذّر تحديد هوية أصحاب الحقوق أو العثور عليهم، تصبح حلول النفاذ أمراً جوهرياً لتمكين المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف من الاضطلاع بأنشطة النفاذ المدفوعة بتحقيق رسالتها. إضافةً إلى ذلك، عندما تكون المقتنيات أو المواد الموجودة في المجموعات مجهولة وغير مؤرخة، قد يصبح من شبه المستحيل تحديد إذا ما كان المصنف لا يزال محمياً بحق المؤلف بأي قدر من اليقين. نتيجةً لذلك، غالباً ما تُعامل هذه المواد والمقتنيات على أنها محمية بحق المؤلف بغية الحد من مخاطر المسؤولية المحتملة، حتى في الحالات التي قد لا يكون الأمر كذلك في الواقع. وبناءً عليه، تظلّ العديد من المجموعات لا يمكن النفاذ إليها، بما في ذلك تلك التي تنطوي على أهمية ثقافية أو قيمة تاريخية كبيرة، بسبب غياب حلول النفاذ القادرة على معالجة نقص المعلومات اللازمة للحصول على الإذن. ولا تُعدّ هذه مسألة جديدة، غير أنّها تتطلب اهتماماً وتستوجب مراعاة خاصة عند النظر في حلول النفاذ الخاصة بالمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. وفي حين أنّ بعض الدول الأعضاء قد نظرت في حلول معيّنة أو أرست أحكاماً تشريعية عالجت جزئياً مسألة المصنفات اليتيمة، فإنّ الحلول الفعّالة لا تزال محدودة بالنسبة للمجموعات الكبيرة من المقتنيات والمواد التي قد يكون لها عدة أصحاب حقوق، والذين قد لا يكون من الممكن تحديد هويتهم أو العثور عليهم.[21]

مثال على المحفوظات والمصنفات اليتيمة:

تُبرز مجموعات المحفوظات بوضوح التحدّي الذي تطرحه المصنفات اليتيمة. فعلى سبيل المثال، تحتفظ إحدى مؤسسات المحفوظات المرموقة ضمن مجموعتها بمنشور نادر ومهم. هذا المنشور كتبه خوسيه ريس، وهو ناقل بارز للعلوم، في طفولته، وطبعه ناشر لم يعد له وجود الآن. ولا يُعرف سوى القليل عن هذا الناشر أو عن حالة الحقوق المتعلقة بالمنشور أو عن تاريخ نشره، ونتيجةً لذلك لم تتمكن مؤسسة المحفوظات من إتاحة فرصة حقيقية للنفاذ إليه. ويُعدّ هذا مثالاً واضحاً على حالة كان من الممكن فيها أن تكون البيانات الوصفية للحقوق نافعة في إتاحة النفاذ إلى هذا المنشور.[22]

3. النفاذ والتعامل العادل أو الاستخدام العادل

بالإضافة إلى الاستثناءات المحددة، يدرج عدد متزايد من الدول الأعضاء أحكام التعامل العادل أو الاستخدام العادل في قوانين حق المؤلف الخاصة بها.[23] حيث يمكن أن يوفّر التعامل العادل أو الاستخدام العادل لمؤسسة التراث الثقافي ولرعاتها مستوى بالغ الأهمية من المرونة عند إعداد نسخ رقمية من المصنفات وعند تمكين النفاذ إليها عن بُعد. ويُقيّم العدل وفق عوامل محددة قد تختلف من ولاية قضائية إلى أخرى. فقد تشمل هذه العوامل الغرض من الاستخدام مقارنة بالغرض الذي أنشأ من أجله صاحب الحق المصنف، أو الأثر في السوق الخاصة بالمصنف، أو مقدار الجزء المستخدم من المصنف وأهميته الجوهرية.[24] وقد لعبت أحكام التعامل العادل والاستخدام العادل دوراً مهماً في تقييم مشروعية الاستنساخ الرقمي والتوزيع على الإنترنت للمصنفات المحمية بحق المؤلف.

وتتّسم المرونة التي تتيحها هذه الأحكام بعدة مزايا، غير أنّ هذه الأحكام قد لا تحدّد الحدود الدقيقة للاستخدامات المسموح بها، ما يفضي في المعتاد إلى مستوى من عدم اليقين بشأن قانونية الاستخدام المزمع من عدمها.[25] ولا سيّما في حالة الاستخدام العادل، حيث يُتوقَّع من مستخدمي المصنفات المحمية بحق المؤلف أن يقيّموا استخداماتهم استناداً إلى العوامل المنصوص عليها في القانون، وفي حال ادّعى أصحاب الحقوق وقوع تعدٍ، فإنّ الدفاع الذي يملكه المستخدمون يتمثل في الاستخدام العادل. علاوة على ذلك، قد تنشأ قضايا عابرة للحدود عند النظر في إتاحة النفاذ عن بُعد إلى البدائل الرقمية، ولا سيّما في الحالات التي لا تتضمن قوانين حق المؤلف في الولاية القضائية الأصلية لصاحب الحق، على سبيل المثال، أحكاماً بشأن الاستخدام العادل أو التعامل العادل. وعند النظر في حلول النفاذ، قد يرغب واضعو السياسات والمشرّعون في الدول الأعضاء، التي تتضمن قوانين حق المؤلف لديها بالفعل أحكاماً للتعامل العادل أو الاستخدام العادل، في دراسة الكيفية التي تعمل بها حلول النفاذ المحتملة بالتنسيق مع هذه الأحكام.

4. النفاذ والتقييدات المتعلقة بالمسؤولية عن انتهاك حق المؤلف

سنّت بعض الدول الأعضاء أحكاماً استثنائية في قوانين حق المؤلف لديها بهدف الحدّ من التعويضات في حال وقوع التعدي، شريطة توافر ظروف معيّنة، مثل الحالات التي يُستنسخ فيها المصنف أو يُوزَّع لأغراض غير تجارية.[26] ولا يزال هذا أحد أهم حلول النفاذ المشروعة للمؤسسات الموثوق بها، مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف، التي تحاول توفير النفاذ إلى المصنفات الموجودة في مجموعاتها عبر الإنترنت.[27] وقد أدخلت ولايات قضائية أخرى أحكاماً تُخفّض أو تُلغي التعويضات القانونية المفروضة[28] على المؤسسات الموثوق بها، مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف التي تقوم بأنشطة مدفوعة برسالتها لصالح الجمهور. وبناءً على ذلك، قد يرغب واضعو السياسات والمشرّعون في النظر في حلول نفاذ تُمكّن وتشجّع على إتاحة النفاذ لصالح المصلحة العامة، من خلال خفض مخاطر التعويضات المحتملة المتعلقة بأنشطة التراث الثقافي الأساسية، وبالتالي التخفيف من وطأتها.[29]

5. النفاذ وتجنّب التعدّي: أحكام الملاذ الآمن

بعض الدول الأعضاء الأخرى[30] تُدرج في قوانين حق المؤلف لديها أحكاماً تُقلّل من التعويضات المفروضة عن التعدّي على حق المؤلف عند تلقّي إخطار من مالك حق المؤلف يفيد بالتعدي على حقوقه، وتتصرف بناءً على الإخطار عن طريق إزالة المواد الرقمية محلّ الادعاء بالتعدّي. وفي بعض الولايات القضائية، والحالات التي تعمل فيها المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف في بيئة إلكترونية وتنشر نسخاً رقمية من مجموعاتها على الإنترنت، قد تتمكّن هذه المؤسسات من الاستفادة من أحكام "الملاذ الآمن".

وفي معظم هذه الولايات القضائية، هناك شرط إضافي يقضي بأن الجهة المستضيفة للمصنفات المزعوم التعدي عليها على الإنترنت ملزمة بأن تكون قد تصرّفت "بحُسن نية". إذ تكمن النقطة الأساسية في تقييم المخاطر. فمن المتوقع أن تقوم المكتبة أو دار المحفوظات أو المتحف بتقييم مخاطر حق المؤلف بحُسن نية، كما هو الحال بالنسبة لأي طرف آخر يعمل بموجب أحكام الملاذ الآمن. وبالتالي، في الظروف التي يكون فيها من المهم جداً للمكتبة أو دار المحفوظات أو المتحف إتاحة النفاذ إلى المواد الرقمية على الإنترنت، وعندما يظل تقييمهم لمخاطر حق المؤلف غير حاسم، قد تُسهم أحكام التخفيف في إزالة بعض المخاطر أو جميعها المتعلقة بتقدير التعويضات عن التعدّي.

6. النفاذ إلى الملك العام والمصنفات المُتبرع بها

على النحو الذي تقدم بحثه، تشير حالات معينة إلى أن الاستثناءات على حق المؤلف قد يكون السبيل الوحيد الواضح للقضاء على مخاطر المسؤولية عن التعدي أو الحدّ منها بشكل كبير بالنسبة للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف فيما يتعلق باستخدامها للمصنفات التي لا تزال محمية بحق المؤلف. ويصدق ذلك على نحو خاص عند إدارة مجموعات وسائط معقّدة. ومع ذلك، فإن المخاطر المحتملة الأخرى المرتبطة بحق المؤلف ستُخفف إلى حد كبير في حالة المصنفات التي انتهت مدة حماية حقوق مؤلفيها (أي المصنفات الواقعة في الملك العام)، وكذلك المصنفات التي يتبرع بها أصحاب الحقوق لمؤسسات التراث الثقافي.

تُخفف احتمالات المخاطر المتعلقة بالتعدي فيما يخص المصنفات الواقعة في الملك العام، إذ لا توجد حاجة للحصول على إذن من أي طرف لاستخدام مثل هذه المصنفات. وبالتالي، تستطيع مؤسسات التراث الثقافي إتاحة النفاذ إلى مثل هذه المصنفات دون خشية من تحمل المسؤولية القانونية عن التعدي على حقوق المؤلف.[31] وتنشأ حالة مماثلة في حالة المصنفات التي يتبرع بها مالك حق المؤلف للمؤسسة، حيث ينطوي التبرع على نقل الحقوق المتعلقة بالمصنف المعني. وعليه، فإن من الأهمية البالغة أن تضطلع مؤسسات التراث الثقافي بعمليات تقييم للحقوق والمخاطر المتعلقة بالمواد الموجودة في مجموعاتها، مع التركيز الأساسي على تحديد المصنفات التي انتهت مدة حماية حقوق مؤلفيها.

غير أن أخذ ما سبق لا يكون واضحاً دائماً، إذ قد تخضع بعض حالات استخدام المصنفات الواقعة في الملك العام لتسديد الرسوم (كما هو الحال *في نظام الملك العام بعوض*). يُسدد هذا الدفع عادةً إلى جمعية المؤلفين أو إلى الدولة، وذلك لأغراض ثقافية أو لدعم المؤلفين وأسرهم.[32] وعليه، يصبح من الضروري التحقق من الوضع القانوني الساري. في بعض الحالات، كما في قرار المحكمة الاتحادية العليا الألمانية لعام 2018، قد يُحظر استخدام نسخة مُعاد إنتاجها (مثل صورة فوتوغرافية) لمصنف واقع في الملك العام.[33]

سيكون من المفيد أيضاً تقييم أثر الأحكام القانونية الأخرى التي قد تنطبق على المصنفات الموجودة في مجموعة، بشكل مستقل عن قانون حق المؤلف. على سبيل المثال، فإن توفير معلومات واضحة بشأن أي قيود على النفاذ ناشئة عن أحكام الملكية الثقافية أو القوانين المنظمة لمؤسسات التراث الثقافي يُعد أمراً أساسياً لإجراء تحليل متكامل لفرص إتاحة النفاذ إلى المصنفات ضمن مجموعة.

قد يكون التبرع بالمصنفات المحمية بحق المؤلف إلى مؤسسات التراث الثقافي وسيلة فعّالة لتمكينها من أداء مهمتها المتمثلة في إتاحة النفاذ للجمهور. ومع ذلك، سيكون من المهم في هذه الحالة تحديد إذا ما كان صاحب حق المؤلف يتبرع فقط بالنسخة المادية من المصنف مع احتفاظه بحق المؤلف، أو في حالة نقل حق المؤلف، إذا ما كان النقل كاملاً أو جزئياً، إضافةً إلى نطاق الحقوق المنقولة وأي شروط أو قيود على الاستخدام.

المثال المشار إليه في المربع أدناه، والمأخوذ من أرشيف الأفلام والتلفزيون بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، يُعد توضيحاً ممتازاً لتعقيدات المجموعات المتبرع بها، حيث قد لا تكون الحقوق الأساسية قد نُقلت مع المواد الموجودة في المجموعة.

مثال على محفوظات الأفلام والتلفزيون:

تحتفظ مؤسسات التراث الثقافي، مثل محفوظات الأفلام والتلفزيون،[34] بمجموعات من الأفلام والفيديوهات والتسجيلات الصوتية، وهي تواجه حاجة ملحة لتطوير حلول تتيح النفاذ إليها، لا سيما لتلبية الحد الأدنى من متطلبات البحث والدراسة، بل وحتى توفير إمكانيات عرض محدودة لأغراض أكاديمية متخصصة. نظراً للتعقيدات المرتبطة بإنتاج الأفلام والموسيقى باعتبارهما مزيجاً من عدد كبير من المصنفات المحمية بحق المؤلف، قد تكون القدرة على عرض فيلم أو الاستماع إلى تسجيل صوتي محدودة حتى وإن تم حفظه، ما لم يتمكن الأرشيف من تحديد جميع أصحاب الحقوق الذين استُخدمت أعمالهم في الفيلم، والتواصل معهم، والحصول على موافقتهم. وقد يكون تحقيق ذلك أمراً صعباً، تبعاً للظروف المحيطة. وبشكل أكثر تحديداً، قد يتلقى أرشيف الأفلام والفيديو تبرعاً من منتج سينمائي يشمل جميع الحقوق والمصالح المتعلقة بالفيلم باعتباره تجميعاً. ومع ذلك، قد تظل القدرة على عرض فيلم ضمن المجموعة، حتى أمام جمهور مغلق ولغرض محدود، مقيدة بسبب الحقوق الأساسية. وقد لا يمتلك أرشيف الأفلام والفيديو الوثائق الإدارية اللازمة أو اتفاقات الإنتاج التي تُمكنه من تقييم الحقوق الأساسية، لأن اتفاقات الإنتاج التي وثقت تلك الحقوق قد لا تكون قد شُمِلت ضمن المواد المتبرع بها في المجموعة.

ب. النفاذ والترخيص

توجد تراخيص لاستخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف بأشكال متعددة، بدءاً من منح إذن بسيط لاستخدامات فردية وصولاً إلى هياكل معقدة يتم التفاوض عليها لتشمل مجموعات كاملة من المصنفات. وقد تُمنح التراخيص لاستخدام المصنفات المحمية دون مقابل أو بتكلفة كبيرة. قد تكون التراخيص موجزة وغير رسمية، أو قد تكون اتفاقات مطولة ومتكاملة مع أحكام قانونية مفصلة. وقد يكون الترخيص متاحاً لمنح المؤسسات الثقافية التصاريح التي قد تحتاجها لتنفيذ برامج واسعة النطاق، لكن أي ترخيص لا يكون ذا جدوى إلا إذا تم تحديد مالك حق المؤلف، وكانت الشروط والتكاليف قابلة للتنفيذ. بالنسبة لمجموعة الأدوات هذه، تُعتبر الأنواع التالية من التراخيص الأكثر صلة:

1. النفاذ والترخيص للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف

في حالة المكتبات والمتاحف، يُعد منح التصاريح والتراخيص لاستخدام المصنفات بصيغة رقمية بطرق محددة وسيلة شائعة وأساسية للنفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف. وهذا ينطبق أيضاً على دور المحفوظات التي تتمثل مهمتها الأساسية في حفظ وتوفير النفاذ عن بُعد إلى مجموعات الأفلام والفيديو والموسيقى المنتجة تجارياً.[35] وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن مؤسسات التراث الثقافي قد تكون مالكةً للحقوق، ومستخدمةً لها، ومُيسرة. عندما لا تمتلك المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف حقوق المؤلف في المواد الموجودة ضمن مجموعاتها، وهو ما يحدث غالباً، فإنها تسعى، حيثما أمكن، للحصول على ترخيص يتيح لها حق الرقمنة أو توفير النفاذ إلى المصنفات ضمن المجموعات من أصحاب الحقوق أو من ورثتهم أو خلفائهم. على وجه التحديد، قد تُطلب التصاريح للاستخدام في الحالات التي لم يحدث فيها نقل للحقوق أو منح ترخيص، وذلك إلى جانب بيع أو تبرع أو وصية أو إعارة خاصة بالمواد والمقتنيات المادية ضمن مجموعة. في حالات أخرى، قد يتم الحصول على التراخيص أو التصاريح كشرط من شروط الاقتناء أو الهبة. وقد يشمل الترخيص أيضاً عدة مصنفات وأنشطة، وقد يكون استئثارياً أو غير استئثاري، أو حتى ضمنياً.

2. النفاذ والترخيص للمستفيدين والباحثين

استخدام التراخيص العامة لتيسير النفاذ عن بُعد إلى النسخ الرقمية من المصنفات ضمن المجموعات لاستخدام المستفيدين (مثل تراخيص مجموعة المشاع الإبداعي والتراخيص المفتوحة) يُعد خياراً آخر. مشروع Open Glam[36] المدعوم من مجموعة المشاع الإبداعي (الثقافة المفتوحة)، والذي يسعى إلى تمكين النفاذ وإعادة استخدام التراث الثقافي الرقمي في الحالات التي تكون فيها الحقوق مملوكة لمؤسسة التراث الثقافي، يُعد مثالاً واضحاً على ذلك. يمكن لمؤسسات التراث الثقافي أن تُصدر المحتوى الرقمي باستخدام التراخيص المفتوحة القياسية طالما أن المواد أو الأشياء الأساسية تقع ضمن الملكية العامة، أو عندما تكون الحقوق بحوزتها، أو عندما تكون قد حصلت على الحقوق اللازمة من صاحب الحق، أو عندما تسمح الاستثناءات أو الاستخدام العادل أو التعامل العادل بمثل أنشطة النفاذ هذه. وبناءً على ذلك، أصبحت المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف تلتزم بشكل متزايد باستخدام أدوات الترخيص المفتوح للوفاء بواجبها في توفير النفاذ للجمهور. غالباً ما يتخذ ذلك شكل سياسة نفاذ مفتوح، مع نشر شروط الاستخدام على المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات.[37] فغالباً ما تحدد مثل هذه السياسات وشروط الاستخدام المعايير الخاصة بالنفاذ إلى المصنفات الموجودة ضمن المجموعات واستخدامها.

3. النفاذ والترخيص الجماعي

بينما يُعد الترخيص القائم على المعاملات أو على أساس كل حالة على حدة أكثر شيوعاً في منظومة التراث الثقافي، فإن الترخيص الجماعي من خلال منظمات الإدارة الجماعية يؤدي دوراً في بعض الحالات. وهذا هو الحال عندما تكون هناك حاجة لتسوية الحقوق والاتفاق على الشروط والأحكام، ولكن السعي للحصول على تراخيص لعدد كبير من المعاملات الفردية لا يكون فعالاً أو عملياً. وتتيح خيارات الترخيص، بما في ذلك الترخيص الجماعي الموسع، درجة من اليقين أنه بالنسبة للاستخدامات المقررة من قبل مؤسسات التراث الثقافي، وللمصنفات الممثلة في قائمة منظمات الإدارة الجماعية، فإن النفاذ إلى كامل القائمة يكون مضموناً طوال مدة الترخيص. حلول الترخيص الجماعي، سواء كانت طوعية، أو طوعية مع آليات دعم، أو تراخيص قانونية، كما هو مبين في منشورات الويبو ذات الصلة[38] يمكن أن تُسهل النفاذ. وعلى سبيل المثال، تُستخدم تقنيات قانونية مثل التراخيص الجماعية الممتدة (ECL)، التي توسّع آثار ترخيص حقوق المؤلف لتشمل أيضاً المصنفات الخاصة بأصحاب الحقوق غير الممثلين، أو الافتراض القانوني للتمثيل، حيث يُفترض أن منظمة الإدارة الجماعية الممثلة تمثل مصالح وحقوق أصحاب الحقوق الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء. وتُعتمد هذه التقنيات في بعض الولايات القضائية من قبل مؤسسات التراث الثقافي، وذلك لأنواع محددة من المصنفات والاستخدامات والأنساق.[39]

يمكن أن تكون شروط وأحكام الاستخدام مفيدة للمؤسسات التراثية وأصحاب الحقوق. في الولايات القضائية التي ينص فيها القانون على الترخيص الجماعي الإلزامي، قد يعتمد المشرّعون وواضعو السياسات على شروط وأحكام استخدام محددة (وُضعت بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين)، ويتوقعون أن تقوم منظمات الإدارة الجماعية بتنفيذ تلك الأحكام من خلال تراخيص تشريعية أو إلزامية موحدة. وبدلاً من ذلك، قد يُترك بموجب النظام الأساسي التفاوض بشأن الشروط والأحكام لمنظمات الإدارة الجماعية، وذلك ضمن إطار أبعاد النفاذ المبينة في الجزء الثاني.

يمكن أيضاً الاعتماد على منظمات الإدارة الجماعية في منح التراخيص التجارية *المخصصة*، في الحالات التي لا تمتلك فيها مؤسسة التراث الثقافي حقوق المؤلف، وحيث يكون الترخيص عبر الحدود متضمناً (وذلك بسبب الترتيبات المتبادلة التي تعقدها هذه المنظمات مع كيانات مماثلة في مناطق أخرى من العالم). تصبح منظمات الإدارة الجماعية ذات صلة أيضاً عندما تكون هناك حاجة إلى الحصول على إذن للنفاذ إلى المواد التي جرى رقمنتها لأغراض الحفظ.[40] كما ورد في الجزء الثاني، فإن أحد أهداف النفاذ قد يكون توليد الإيرادات لصالح مؤسسة التراث، باعتباره وسيلة لاسترداد التكاليف الخاصة بالأنشطة الموجّهة نحو تحقيق مهمتها. وتكون هذه الحالة قائمة عندما تمتلك المؤسسة المعنية حقوق المؤلف في المادة المعنية. وبسبب خبرتها وكفاءتها في التفاوض بشأن التراخيص، قد تُكلف منظمات الإدارة الجماعية بالتفاوض على مثل هذه التراخيص.[41]

ج. النفاذ والتخفيف من مخاطر المسؤولية المحتملة

أقر المشرعون في بعض الدول الأعضاء أحكاماً يمكن أن تؤدي إلى تقليل التعرض لمسؤولية التعدي الناتجة عن الأنشطة الموجّهة نحو تحقيق المهمة التي تقوم بها مؤسسات التراث الثقافي. وقد يستفيد المتخصصون العاملون في مؤسسات التراث الثقافي أيضاً من النُهج التالية التي يمكن أن تُسهم، إذا ما جرى تقييمها في سياق قوانين حقوق المؤلف السارية في ولاياتهم القضائية، في التخفيف من المخاطر.

1. استخدام تدابير الحماية التكنولوجية

لقد رفضت مؤسسات التراث الثقافي منذ زمن طويل استخدام تدابير الحماية التكنولوجية (TPM) كوسيلة لتقليل المخاطر المحتملة. ومع ذلك، بدأت بعض مؤسسات التراث الثقافي باستخدام هذه التدابير في ظروف يكون استخدامها فيها كفيلاً بإرضاء أصحاب الحقوق، من خلال تقليل المخاطر المحتملة للاستغلال التجاري، بما يمكّنهم من منح الإذن بالنفاذ عن بُعد إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف الموجودة في مجموعات المكتبات والأرشيفات والمتاحف.

مثال على استخدام التكنولوجيا لتنظيم النفاذ:

تستخدم بعض المؤسسات المتحفية والأرشيفية في الولايات المتحدة[42] تقنية الوسم المائي الرقمي للصوت في التسجيلات الصوتية التي يتم بثها عن بُعد عبر مواقعها الإلكترونية. وكما تضع هذه المؤسسات شروطاً وقيوداً محددة، مثل تقييد الاستخدام، وذلك في صيغة شروط استخدام عبر الإنترنت من خلال الاتفاقات المبرمة بالنقر. فقد يُسهم هذا النهج في التخفيف من المخاطر بدرجة كافية تمكّن المؤسسة المُتحَفية أو الأرشيفية من بث المصنفات لأغراض غير تجارية. وقد تمكّن التطورات الحديثة في تقنية الوسم المائي الرقمي للصوت من تضمين وسوم مائية صامتة، حيث يتم إدراج البيانات داخل المقطع الصوتي بما يتيح تعزيز مستوى الأمان وإضافة وسوم وصفية، وهي ميزة قد تكتسب أهمية خاصة في عصر الذكاء الاصطناعي. وبذلك، فإن تقنية الوسم المائي الرقمي للصوت، إلى جانب الشروط والأحكام الخاصة بالاستخدام المبينة أعلاه بشكل أكثر تفصيلاً، قد تؤدي دوراً مفيداً في إتاحة النفاذ إلى المقاطع الصوتية مع الحد من احتمالات الاستنساخ والتوزيع غير المصرح به لأغراض تجارية.

2. النفاذ و"غرفة القراءة الافتراضية"

لطالما استخدمت المكتبات ودور المحفوظات شروط النفاذ عندما يرغب المستفيدون في الاطلاع على المواد النادرة والفريدة. ويهدف نهج "غرفة القراءة الافتراضية" إلى محاكاة المعايير القائمة للنفاذ المباشر في الموقع داخل البيئة الإلكترونية. ويتم ذلك من خلال فرض متطلبات التسجيل عبر الإنترنت والاتفاقات المبرمة بالنقر، التي تُلزم المستفيد من المكتبة أو دار المحفوظات بالشروط والأحكام الخاصة بالنفاذ. ويمكن أن يتضمن الاتفاق المبرم بالنقر أيضاً نصوصاً صريحة تُلزم المستفيد، عند نفاذه إلى المصنف الرقمي المحمي بحق المؤلف، باستخدام المصنف فقط للأغراض المحددة مثل الاستخدام الشخصي أو البحث، أو تقييد أي توزيع لاحق لطرف آخر. وبالإضافة إلى ذلك، قد تختار المكتبة أو دار المحفوظات أو المتحف الذي يستخدم أداة النفاذ هذه تقييد النفاذ بشكل أكبر، وذلك بحصره على مجموعة محددة من المستخدمين المسجلين الذين حصلوا على بيانات اعتماد لتسجيل الدخول. وبالإضافة إلى ذلك، قد تختار المكتبة أو دار المحفوظات أو المتحف الذي يستخدم أداة النفاذ هذه تعطيل خاصية التنزيل كإجراء إضافي للتخفيف من المخاطر. وأخيراً، قد تختار المكتبة أو دار المحفوظات أو المتحف الذي يستخدم هذا النهج في النفاذ أن يقترن ذلك باستخدام تدابير الحماية التكنولوجية، كما نوقش أعلاه، باعتبارها وسيلة لتطبيق تقنيات إضافية تهدف إلى الحد من المخاطر المحتملة.

مثال على دار محفوظات متخصصة:

تحتفظ بعض دور محفوظات الأخبار التلفزيونية، مثل دار محفوظات التلفزيون والأخبار في جامعة فاندربيلت[43] بمكتبة جامعة فاندربيلت، بتسجيلات لأهم النشرات الإخبارية في الولايات المتحدة منذ عام 1968، وذلك بهدف حفظها للأجيال القادمة وإتاحة النفاذ إليها لأغراض البحث العلمي. وللاطلاع على مجموعة النشرات الإخبارية لديهم، يطلبون من المكتبات ودور المحفوظات أن تحافظ على علاقة تعاون معهم وفق شروط وأحكام نفاذ محددة. وبهذه الطريقة، تتمكن هذه المؤسسات من إتاحة نفاذ واسع إلى مجموعتها من النشرات الإخبارية لأغراض أكاديمية وبحثية، وذلك ضمن حدود القيود المفروضة بموجب حقوق المؤلف، لجميع شركائها في دور المحفوظات، وكذلك لعامة الجمهور عبر مركز موارد الصور المتحركة بمكتبة الكونغرس.

3. البيانات الوصفية للحقوق وممارسات إدارة المجموعات

تُعرف البيانات الوصفية بأنها "البيانات التي تصف البيانات وأنظمة البيانات التي قد تشمل بنية قواعد البيانات وخصائصها وموقعها واستخدامها."[44] الغرض من البيانات الوصفية هو تعزيز فائدة البيانات التي تصفها. علاوة على ذلك، يتم تعزيز النفاذ إلى الصور الفوتوغرافية المرقمنة بواسطة البيانات الوصفية، بما في ذلك العنوان والتاريخ والوصف والهوية المحتملة للمصور. وتُمكّن البيانات الوصفية من خاصية البحث من خلال ربط الاستعلام بالبيانات المستخدمة لوصف العنصر الرقمي. ومن دون النفاذ إلى البيانات الوصفية، يصبح من غير المرجح تحديد العنصر الرقمي نفسه أو النفاذ إليه. ويمكن أيضاً للبيانات الوصفية أن تُسجل منشأ المواد وأن تُسهم في تطوير الفهارس وقوائم الموجودات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن دمج البيانات الوصفية الموحدة الخاصة بالحقوق في النسخ الرقمية للمصنفات ضمن مجموعات التراث الثقافي باعتبارها جزءاً مفيداً من سير العمل الأوسع في مجال التنظيم وإدارة المجموعات. يمكن أن تتضمن البيانات الوصفية توثيق أو تسجيل الظروف التي يمكن بموجبها النفاذ إلى النسخة الرقمية واستخدامها، أو مستوى الحقوق الممنوحة، سواء عند الإيداع الأولي أو عند الرقمنة اللاحقة.[45]

البيانات الوصفية المتعلقة بالحقوق مصممة لدعم الاستخدامات اللاحقة القانونية والمحترمة للمصنفات الرقمية أو المرقمنة المحمية بحق المؤلف في مجموعات التراث الثقافي. وتؤدي البيانات الوصفية الخاصة بالحقوق دوراً يتمثل في ضمان نسب المصنفات إلى أصحاب الحقوق والمبدعين، وتوفر وسيلة أخرى يتم من خلالها إبلاغ مستخدمي المواد المحمية بحق المؤلف، ممن ينفذون إلى تلك المواد في شكل رقمي، بشروط الاستخدام المتعلقة بالمواد المدرجة في المجموعات.

4. استخدام الحلول الرقمية كتقنية للتخفيف

في ظروف معينة وضمن ولايات قضائية محددة، قد يؤدي استخدام نسق الصور الرقمية ذات الدقة المنخفضة دوراً في التخفيف من المخاطر. ويصدق ذلك بوجه خاص في الولايات القضائية الخاضعة للقانون العام التي تستند إلى السوابق القضائية الصادرة لصالح التعامل العادل أو الاستخدام العادل، حيث تؤدي الدقة أو حجم الصورة دوراً حاسماً في التقييم.[46] ومن المؤكد أنه، من الناحية العملية، تُعد نسق الصور ذات الدقة المنخفضة أقل فائدة بوجه عام لأغراض الاستنساخ والتوزيع التجاريين. وغير أنه ينبغي ملاحظة، أن نسق الصور ذات الدقة المنخفضة قد لا تخفف بالضرورة من انتهاكات الحقوق المعنوية، وأنه في الحالات التي تؤثر فيها الدقة المنخفضة في وضوح صورة المصنف أو ألوانها، قد يترتب على ذلك في حد ذاته الادعاء بوقوع تشويه. وعليه، ينبغي النظر في مدى فائدة تقنية التخفيف هذه في سياق قوانين ولايات قضائية محددة.

5. الوساطة والتحكيم في مجال الملكية الفكرية

تميل بعض الولايات القضائية، من خلال الممارسة، بدرجة أكبر إلى استخدام خدمات الوساطة والتحكيم، وإدراج أحكام تتعلق بالوساطة والتحكيم في اتفاقات الترخيص. ومع ذلك، قد ترغب مؤسسات التراث الثقافي في النظر في إدراج أحكام الوساطة أو التحكيم في اتفاقات الترخيص بوصف ذلك آلية لضمان استمرار النفاذ إلى المواد، رغم نشوب نزاع بين الأطراف.

مثال على الوساطة والمسؤوليات القانونية:

وعلى سبيل المثال، قد يُطلب من مؤسسات التراث الثقافي التي تمولها الدولة الموافقة على قوانينها المحلية فقط واختيار ولايتها القضائية كمقر قانوني للفصل في المنازعات. وفي الحالات التي تُبرم فيها اتفاقات ترخيص مع أطراف عبر الحدود، وحيث تظل بنود اختيار القانون والولاية القضائية محل اهتمام، يمكن لحكم متفق عليه بشأن التحكيم أو الوساطة أن يُمكّن الأطراف من الحفاظ على حيادهم فيما يتعلق باختيار القانون أو الولاية القضائية، مع إدراج أحكام لتسوية المنازعات في الوقت نفسه تيسّر استمرار النفاذ إلى المجموعات، على الرغم من نشوب نزاع بين الأطراف. لهذا الغرض، يُعد مركز الويبو لحل النزاعات البديلة في مجال الفن والتراث الثقافي[47] رائداً في هذا المجال، ويمكنه تقديم التوجيه والخدمات والخبرة اللازمة في هذا الصدد. يركز المركز على تسوية المنازعات المتعلقة بالممتلكات الثقافية والملكية الفكرية على حدٍ سواء، لكل من الجامعين ومؤسسات التراث الثقافي.

الجزء الرابع: صياغة حكم قانوني بشأن النفاذ

أ. كيفية استخدام الجداول

يهدف هذا الجزء الرابع من مجموعة الأدوات إلى توجيه المشرعين وصانعي السياسات وغيرهم من المسؤولين عن مؤسسات التراث الثقافي خلال عملية صياغة أو تنفيذ الحلول الممكنة لتمكين النفاذ إلى المصنفات المدرجة في مجموعات تلك المؤسسات. يضع الجزء الرابع المفاهيم والمبادئ المستعرضة في الأجزاء السابقة من مجموعة الأدوات هذه موضع التنفيذ. ويتوسع أيضاً في *مجموعة أدوات الويبو الصادرة مؤخراً بشأن الحفظ*، وذلك من خلال اقتراح صياغة محددة يمكن إضافتها إلى الأنظمة الأساسية حق المؤلف للترخيص بالنفاذ إلى النسخ التي تعدها المؤسسة لأغراض الحفظ.

وتوجه الإجراءات المبينة أدناه المستخدمين عبر عملية اختيار المفاهيم والتفاصيل المنشودة للقواعد المتعلقة بالنفاذ، ثم تنظيم تلك التفاصيل وربطها في شكل وصياغة استثناء على حق المؤلف بموجب القانون أو غير ذلك من سبل النفاذ. وتُعرض تلك التفاصيل، بما تتضمنه من صياغة قانونية ممكنة، هنا على المحرر للمراجعة والاختيار. نُظمت هذه التفاصيل في الجداول المدرجة في الملحق، وعُرضت بأسلوب قد تجده أي دولة عضو مفيداً لها.

ب. أبعاد النفاذ المسموح به

تتوافق الإجراءات والجداول المعروضة هنا بصفة عامة مع تلك الواردة في *مجموعة الأدوات بشأن الحفظ*، غير أنها تركز هنا على مفاهيم النفاذ. ونظراً للتركيز على هذا العنصر الواحد فقط، فإن مجموعة الأدوات هذه تعد بطبيعتها أوجز من المشروع السابق. وأن مجموعة الأدوات هذه لا تدعي أنها تفضي إلى توجيهات لصياغة أنظمة أساسية كاملة. وتقدم، بدلاً من ذلك، توجيهات لصياغة بنود النفاذ فحسب.

وتتطلب عملية صياغة ولو جزء من استثناء فعّال لحق المؤلف - استثناء يناسب احتياجات كل دولة عضو وظروفها - تقييم العناصر العديدة لهذا النظام الأساسي والاعتبارات السياسية المتمثلة في خيارات الصياغة البديلة. غالباً ما يمكن لبند النفاذ، رغم نطاقه الضيق نسبياً، أن يستفيد من مراعاة مختلف العناصر الممكنة التي صاغت *مجموعة الأدوات بشأن الحفظ*. وبالرجوع إلى المثال الوارد في المقدمة بشأن إتاحة المصنفات المرقمنة على محطات مخصصة، يمكن رؤية أن الأبعاد قد تُستخلص من خلال طرح أسئلة تحليلية:

- ***من** الذي يحق له إتاحة المصنفات؟*
  - هذا البعد يحدد نطاق المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف وغيرها من المؤسسات التي قد تمارس شروط النفاذ. ويجوز للدولة العضو أن تعتمد نطاقاً واسعاً، أو أن تقصر هذا الحكم على أنواع محددة من المؤسسات الثقافية. في بعض الدول الأعضاء، قد تستحق المؤسسات الموثوق بها، مثل المؤسسات الخيرية والمعارض الفنية وحتى البنوك، الذكر في هذا السياق. وقد تختار الدول الأعضاء التي لديها مخاوف بشأن المؤسسات التي قد لا يكون لها هيكل تقليدي، ولكنها تصف نفسها بأنها مكتبة أو متحف أو دار محفوظات، إضافة شروط مثل "غير ربحية" أو "غير تجارية" أو "للصالح العام"، وذلك لضمان الاعتراف بمؤسسات التراث الثقافي التي تستفيد من الاستثناء بوصفها *مؤسسات موثوق بها*.[48]

- ***ما** المصنفات التي يجوز إتاحتها؟*

  - يُحدِّد هذا البُعد نطاق المصنفات التي يجوز استنساخها أو إتاحة النفاذ إليها بطرق أخرى. تنطبق هذه الأنظمة الأساسية عموماً على أي مصنفات ضمن مجموعات المؤسسة، بيد أنه قد يكون هناك سبب لفرض قيود على أنواع معينة من المصنفات، عندما تكون اعتبارات الأمن والخصوصية ذات أهمية بالغة.

- ***لماذا** يجوز النفاذ إلى المصنفات؟*
  - يحدد هذا البعد الأسباب التي تبرر السماح بالنفاذ. في مثال المحطات المخصصة، يكون الغرض المساعدة إلى حدٍ كبير في تيسير النفاذ وضمان توافر المصنفات؛ ومن ثمَّ فقد لا يكون من المناسب فرض قيود إضافية على الغرض أو إضافة شروط أخرى. وعلى النقيض من ذلك، عندما تُعدّ نسخ لأغراض الحفظ، فإنه يمكن لنظام أساسي فعّال أن يوضح جواز استخدام نسخة الحفظ وفقاً لشروط استخدام النسخة الأصلية نفسها، وجواز الاحتفاظ بالأصل ضمن المجموعة، ولكن ربما لأهداف بحثية فقط عند الحاجة إلى وجود النسخة الأصلية.

- ***كيف** يمكن النفاذ إلى المصنفات؟*
  - يمثل هذا البعد في جوهره مسألة النفاذ، وأن *مجموعة الأدوات بشأن الحفظ* كانت قد احتفظت بهذه المسائل لتُتناول في مجموعة الأدوات الجديدة هذه. قد يتضمن أي نظام أساسي يسمح لمؤسسة ما بإتاحة نسخ رقمية عبر محطات مخصصة أحكاماً تشترط تفاصيل محددة للنفاذ، مثل عدد النسخ المتاحة للاستخدام المتزامن، والمعايير التي تتيح للمستخدمين استخراج نسخ فردية، سواء كانت رقمية أم مطبوعة.

ج. المراحل الواردة في الجداول ونطاق النفاذ

يجوز لكل دولة عضو أن تتداول وتتخذ قراراتها السياسية الخاصة بشأن نطاق النفاذ المسموح به، بناءً على إجاباتها عن كل سؤال من الأسئلة المطروحة أعلاه. وتعرض الجداول الواردة في الملحق تفاصيل عن الخيارات المتاحة التي يمكن للدول الأعضاء أن تنظر فيها وتنتخبها لأنها تحدد عناصر النظام الأساسي للنفاذ الأنسب لذلك البلد.

ومن ثم، فإن الجداول هي بمثابة مورد أولي مدروس ومنظم لفهم الأحكام البديلة الممكنة من أجل صياغة نظام أساسي يكون مدروساً وفعالاً. قد يتبع الإجراء العملي لصياغة استثناء حق المؤلف الخطوات الثلاث التالية. كانت الجهود التي بُذلت في *مجموعة الأدوات بشأن الحفظ* تستهدف صياغة حكم قانوني كامل. وعلى النقيض من ذلك، توفر مجموعة الأدوات هذه عملية مماثلة تهدف في نهاية المطاف إلى توجيه المستخدمين نحو قسم يضم بنوداً وجيزة تتناسب مع الاحتياج المقترح.

المرحلة الأولى: تحديد الأنشطة المنشودة التي يمكن أن توسّع نطاق النفاذ.

في سياق النفاذ عبر المحطات المخصصة، تتحقق الاستفادة المثلى من النفاذ من خلال مختلف الأنشطة والخدمات التي تستدعي استخدام المصنفات المودعة الموجودة في المجموعة. والعديد من هذه الأنشطة يمس بحق المؤلف؛ بما في ذلك استنساخ النسخ الرقمية وتخزينها، والسماح بالاطلاع على المصنفات عبر محطات محددة، وتمكين الباحثين من استخراج نسخ مطبوعة أو رقمية لأغراض الدراسة.

المرحلة الثانية: تحديد حقوق الملكية التي يمكن أن تتأثر.

كل نشاط من أنشطة المؤسسة وكل خدمة من خدماتها قد يمس بحقوق أطراف أخرى من أصحاب حق المؤلف، ومنها على سبيل المثال: استنساخ المصنفات، والتوزيع عبر الشبكات الرقمية، والتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية، والعرض والأداء العلنيّان.

المرحلة الثالثة: صياغة عناصر الاستثناءات القانونية ذات الصلة أو التدابير السياسية.

سواء عند إعداد موقف سياسي أو صياغة نص قانوني، فإن واضعي التدابير يتخذون القرارات بشأن الأنشطة المنشودة، وأبعاد الموقف السياسي (على النحو الموضح أعلاه)، والآثار القانونية المترتبة عليها. تشمل الخطوة النهائية صياغة نص القانون أو السياسة الكفيلة بمعالجة قضايا حق المؤلف ودعم النطاق الكامل للنفاذ المنشود، بما يحقق الرسالة المؤسسية.

وتوخياً للوضوح، تشكل الجداول الواردة في الملحق جزءاً من مجموعة الأدوات هذه من أجل إتاحة خيارات لصائغي القوانين في الدول الأعضاء، ولا ينبغي لأي بلد أن ينظر بشكل واقعي في إدراج كل أو حتى معظم النقاط المعروضة هنا في أنظمتها الأساسية لحق المؤلف. وفي الحالة المثالية، سيستخدم كل بلد مجموعة الأدوات هذه لمعرفة المزيد عن خياراته وصياغة نظام أساسي يتماشى على النحو الأمثل مع الاحتياجات والأولويات المحددة للبلد.

د. صياغة نموذج للنظام الأساسي

تتضمن *مجموعة الأدوات بشأن الحفظ* وصفاً مفصلاً لعملية صياغة استثناء قانوني لدعم الحفظ والاستجابة لمصالح مختلف الأطراف المعنية. وكما جرى التأكيد عليه في مجموعة الأدوات هذه، فإن صائغي القوانين الذين يستخدمون *مجموعة الأدوات بشأن الحفظ* لديهم خيارات بشأن محتويات النظام الأساسي وصياغته الدقيقة. تتضمن مجموعة الأدوات تلك نموذجاً مفصلاً للنظام الأساسي، يوضح كيفية دمج العناصر المنشودة في حكم واحد من قانون حق المؤلف. تتضمن *مجموعة الأدوات بشأن النفاذ* الحالية هنا نموذجاً لنظام أساسي يشتمل على أحكام مختارة تتعلق بالنفاذ.

يبدأ نموذج النظام الأساسي الوارد أدناه بالنموذج المستمد من *مجموعة الأدوات بشأن الحفظ*. قد أُعدَّ هذا النموذج وفقاً لعمليات مجموعة الأدوات، وخضع لمراجعة دقيقة من قبل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المهتمين. تضيف مجموعة الأدوات هذه إلى النموذج السابق مجموعة مختارة من البنود التي تُعد ملائمة تماماً لتعزيز النفاذ، مع إدراج حدود وضمانات لحماية مصالح أصحاب الحقوق.

وضع وصياغة مشروع النظام الأساسي

ملاحظة:
مشروع النظام الأساسي الوارد أدناه هو نص "نموذج النظام الأساسي" الوارد في مجموعة أدوات الويبو السابقة بشأن الحفظ. تركز مجموعة الأدوات تلك على الشروط الموضوعية والمتميزة التي يمكن إدراجها في استثناء قانوني، مع إرجاء الأحكام المتعلقة بالنفاذ لإخضاعها لفحص مفصل. توضح مجموعة الأدوات الحالية الآن كيفية إضافة شروط إضافية إلى النظام الأساسي. يمكن إضافة الشروط التي تمت مراجعتها هنا إلى نظام أساسي من أجل تحقيق النفاذ الأمثل إلى المصنفات المودعة في المجموعة، مع مراعاة مصالح أصحاب الحقوق. يُستخدم أي نظام أساسي بشأن قضايا الحفظ بصفته نموذجاً، ويمكن إدراج أحكام النفاذ في الاستثناءات القانونية المتعلقة بالعديد من الموضوعات الأخرى. **تتميز الأحكام المُضافة باللون الأخضر.**

صياغة الديباجة
توضح منذ بداية النظام الأساسي أنه يرمي إلى تيسير النفاذ إلى المصنفات المعنية.

بالرغم من الحقوق المنصوص عليها في المادة [إدراج رقم] من قانون حق المؤلف هذا، لا يعد الاستنساخ أو الاستخدام الآخر للمصنفات التي تتماشى مع هذه المادة [إدراج الرقم] تعدياً على حقوق حق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو الحقوق المعنوية. يعزز هذا الحكم رسالة حق المؤلف في خدمة المصلحة العامة من خلال تمكين حفظ التراث الثقافي المشترك **وتيسير النفاذ، حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق، إلى المصنفات الأصلية ونسخها المُعدة للحفظ**. وتخدم الأهداف الخاصة لحق المؤلف بوضع حدود وشروط استخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف من أجل منع المنازعات مع مصالح أصحاب الحقوق.

(أ) يجوز للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومؤسسات التراث الثقافي وغيرها من المؤسسات التي تحددها الوزارة أن تعد نسخاً من المصنفات **وتستخدمها، وتسمح للمستخدمين المخولين بالنفاذ إلى هذه النسخ واستخدامها،** بطريقة تتفق مع هذا النظام الأساسي **والقوانين الأخرى واجبة التطبيق،** شريطة ألا تعمل المؤسسة من أجل الربح.
"1" بغض النظر عما سبق، يجوز للمكتبات ودور المحفوظات في الكيانات التي تعمل لتحقيق الربح إنتاج نسخ من المصنفات واستخدامها على النحو المسموح به بموجب هذا النظام الأساسي للحفاظ على سجلاتها المؤسسية والتاريخية ومجموعات المحفوظات الخاصة بها.
"2" ويمكن أن تمارس هذه الاستثناءات من طرف المؤسسة بوصفها كياناً قانونياً أو من طرف المسئولين والموظفين والأعضاء والوكلاء الذين يتصرفون باسم المؤسسة.

(ب) يجوز للمؤسسة أن تستخدم المصنف لغرض واحد أو أكثر من الأغراض التالية:
"1" حفظ المصنف أو استعادته أو المحافظة عليه في مجموعة المؤسسة أو في مجموعة مؤسسة أخرى من هذا القبيل؛
"2" استبدال مصنف مفقود أو مسروق أو لم يعد موجوداً، أو تضرر أو تدهور إلى حد يتعذر معه قراءة المصنف أو استخدامه بطريقة أخرى بشكل معقول؛
"3" **السماح للمستخدمين المصرح لهم بالنفاذ إلى نسخة بديلة لمصنف موجود في مجموعة المؤسسة، وذلك لمنع فقدان أو تضرر أي مصنف يكون هشاً أو ذا قيمة أو معرضاً للخطر بأي شكل آخر؛**
"4" **تحويل أو تكييف نسق مصنف أو وسيطه الموجود في مجموعة المؤسسة، لكي يتوافق مع التكنولوجيا والأجهزة المتاحة التي تمكّن المستخدمين المصرح لهم من النفاذ إلى المصنف؛**
"5" **حماية مصنف والحفاظ عليه داخل المجموعة، وذلك عند عرض هذا المصنف أو نسخة منه في المؤسسة، أو عند شحنه إلى مؤسسة أخرى أو أي موقع آخر لعرضه هناك أو لأي غرض آخر؛**
"6" الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي والعلمي وصونه.

§ (ب)"3" النسخة البديلة
نسخ من المصنفات المعرضة للخطر لتلبية احتياجات الاطلاع والبحث الفورية.
§ (ب)"4" التكيّف مع التكنولوجيات
تكييف المصنفات بحيث تكون قابلة للقراءة أو النفاذ باستخدام التكنولوجيات المتاحة.
§ (ب)"5" نُسخ العرض
تمكين النفاذ إلى المصنفات المعروضة يتم من خلال السماح بإعداد نسخ للحفظ.

(ج) **يجوز لأي مؤسسة مخولة بإعداد نسخ من مصنف ما أو حيازتها أو استخدامها بأي طريقة أخرى بموجب هذا الاستثناء، بما يتفق مع قانونها واجب التطبيق، القيام بما يلي:**
"1" **السماح للقراء والباحثين المصرح لهم بالنفاذ إلى المصنف وأي نسخ منه، وذلك من خلال إدراج تلك النسخ رسمياً في مجموعة المؤسسة وفهرسها وسجلاتها الأخرى؛**
"2" **الاحتفاظ بالنسخ الإضافية للمصنف التي أُعدت بشكل عرضي في أثناء عملية تنفيذ هذا الاستثناء، شريطة عدم إتاحة هذه النسخ للجمهور، واقتصار استخدامها على أغراض الحفاظ على المجموعات أو إدارتها أو أداء الوظائف الإدارية للمؤسسة.**

§ (ج)"1" النسخ الموجودة في المجموعات
إضافة النسخ إلى المجموعات وإتاحتها للمستخدمين.
§ (ج)"2" النسخ العرَضية
الاحتفاظ بالنسخ العرَضية وتقييد النفاذ إليها واستخدامها.

(د) ينطبق هذا الاستثناء على جميع المصنفات في مجموعات المؤسسة، وعلى جميع أنواع المصنفات في جميع الأنساق والوسائط، بغض النظر عن الحقوق المتعلقة بحق المؤلف أو الحقوق المجاورة، وما إذا كانت منشورة أو غير منشورة. وينطبق أيضاً على المصنفات التي يتم الحصول عليها مؤقتاً من مجموعات أخرى إذا لم يكن المصنف في مجموعة المستخدمين الخاص بالمؤسسة متاحاً أو غير ملائم للاستنساخ أو لأي استخدامات أخرى.

(هـ) لا يجوز **للمؤسسة** استخدام أي مصنف وفقاً لهذا الاستثناء إلا إذا قررت المؤسسة ما يلي:
"1" أنه ليس من العملي بشكل معقول الحصول على مصنف مجموعة المؤسسة للأغراض المنشودة؛
"2" وأن المصنف في مجموعات المؤسسة هو أي من العناصر التالية: معرض لخطر التلف أو الضرر، سواء حالياً أو من المرجح أن يصبح عرضة للخطر في المستقبل، أو يكون في نسق حددته المؤسسة بأنه أصبح متقادماً.

(و) ويجوز للمؤسسة أن تعد النسخ المسموح بها وتستخدمها بموجب هذا الاستثناء وتستخدمها بأي وسيلة تكنولوجية وبأي وسط، على سبيل المثال لا الحصر، التكنولوجيات الرقمية، وبصرف النظر عما إذا كان المصنف موضوع الحفظ متاحاً للمؤسسة في شكل رقمي أم بغيره، ويجوز للمؤسسة أن تصدر هذه الكميات من النسخ على الوجه المعقول والضروري والعرفي لأغراض تتفق مع هذا النظام الأساسي وكنتيجة عرضية للوسائل التكنولوجية المستخدمة.

(ز) وتشمل النسخ المعدة طبقاً لهذا الاستثناء الإشعار بحق المؤلف كما قد يظهر في نسخة المصنف المنسوخ.

[نهاية نموذج النظام الأساسي]

الجزء الخامس: الخاتمة

تُعدُّ مجموعة الأدوات المتعلقة بالنفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف في مؤسسات التراث الثقافي المورد الثاني في سلسلة تهدف أساساً إلى دراسة التقاطع بين ممارسات التراث الثقافي وقانون حق المؤلف. ويؤكد ذلك على أهمية هذه المؤسسات عند النظر في المسائل المتعلقة بالنفاذ الرقمي والحاجة إلى رقمنة المجموعات، فضلاً عن النفاذ إلى نسخ من المصنفات بتنسيق رقمي أو تناظري، وذلك كله في سياق التطورات التكنولوجية سريعة الوتيرة.

المورد الأول في هذه السلسلة هو *مجموعة الأدوات بشأن حفظ المصنفات* المعدّة لوضع أحكام حقوق المؤلف التي تتناول واجبات الحفاظ على المجموعات. تستفيد مجموعة الأدوات الثانية هذه من ذلك وتتناول التحدي المتمثل في ضمان النفاذ إلى المصنفات، سواء في شكلها الأصلي أو باعتبارها نسخاً تم إنشاؤها وفقاً لاستثناء حق مؤلف قانوني. يمكن النظر في الحاجة إلى توضيح إطار النفاذ ذلك باستخدام مجموعة الأدوات هذه.

ويُمكن المساعدة على وضع وتنفيذ الاستثناءات على حق المؤلف لأغراض الحفظ والنفاذ بدرجة كبيرة من خلال تطوير أدوات قابلة للاستخدام وعملية، مثل القوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية والسياسات. ويمكن النظر في التثقيف في مجال حق المؤلف للمتخصصين في التراث الثقافي، واستخدام بيانات البيانات الوصفية الموحّدة الخاصة بالحقوق التي تصف المصنفات المحفوظة في مجموعات، لضمان أن تشتمل ممارسات إدارة المجموعات على تقييمات للحقوق والمصالح. لذلك، وتماشياً مع *مجموعة الأدوات بشأن حفظ المصنفات* وبالإضافة إلى استحداث مجموعات أدوات أخرى، فإن هذه هي الخطوات التالية المحتملة المقترحة لتسهيل النفاذ.

وبالإضافة إلى التغييرات التشريعية الرامية إلى تسهيل النفاذ إلى مجموعات التراث الثقافي، يمكن لبعض الممارسات ذات الصلة أن تسهل إدارة الحقوق المسؤولة في المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. ويمكن للقوائم المرجعية والسياسات والمبادئ التوجيهية أن تولف القانون وتسهل فهماً أفضل لتطبيق القانون على ممارسات إدارة المجموعات. ويمكن تشجيع المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف على استخدام هذه التقنيات الإدارية بطرق تتماشى مع الممارسات المعيارية للولايات القضائية والمجتمعات المحلية والبروتوكولات التابعة لكل منها لضمان تطبيق استثناءات حق المؤلف بشكل متسق.

وقد أدت القوائم المرجعية، على سبيل المثال، دوراً إيجابياً في هذا الصدد. ويتسم هذا الجهاز بأهمية خاصة عندما يقتضي القانون بعض الاعتبارات أو الشروط من أجل تطبيق استثناء بشأن حق المؤلف. ويمكن للقائمة المرجعية أن تضمن النظر في القضايا واتخاذ الخطوات بطريقة متسقة ومسؤولة من قبل الموظفين عند تطبيق استثناءات حق المؤلف على استخدام مجموعاتها. وبالمثل، يمكن استخدام الاستبيانات لجمع المعلومات ذات الصلة عن الحقوق والمصالح المجتمعية والبروتوكولات، ولا سيّما وقت الشراء، عندما يمكن للجهات المانحة، التي قد تكون صاحبة حقوق أيضاً، أن تقدم معلومات مفيدة عن الحقوق المرتبطة بالمجموعات. على سبيل المثال، إذا كان مانح المجموعة يعرف أن بعض المواد قد تم الحصول عليها من مصادر أخرى، أو إذا كان المانح يعرف أن بعض المواد تخضع لتصريحات وتراخيص طرف آخر، فإن أي تفاصيل ومعلومات تم تأمينها في وقت الاقتناء يمكن أن تكون ضرورية في المستقبل. ويمكن أن تحدد هذه المعلومات ما إذا كان يمكن منح المجموعة أو الحقوق إلى المؤسسة، ويمكنها تحديد مَن له حقوق في الحالة المستبعدة لحدوث نزاعات مستقبلية مع أصحاب المطالبات. ويمكن أن تيسر المعلومات أيضاً، وبطريقة بناءة للغاية، عملية الوصول إلى أصحاب الحقوق في المستقبل عندما تريد المكتبات أو المتاحف أو دور المحفوظات أو الباحثون أو الناشرون استخدام المصنفات بأساليب تؤثر في حقوق الطرف الآخر.

ويمكن أن تؤدي المبادئ التوجيهية والسياسات المؤسسية المتعلقة بحق المؤلف أيضاً دوراً إيجابياً في ضمان تطبيق حق المؤلف باتساق من حيث صلته بممارسات إدارة المجموعات التي تتضمن حفظ المواد والمقتنيات المحمية بحق المؤلف في المجموعات والنفاذ إليها. وسوف توجه المبادئ التوجيهية والسياسات الموظفين إلى تطبيق الاستثناءات وفقا للتوقعات الواردة في القانون، وتماشياً مع رسالة ورؤية مكتبتهم أو دار المحفوظات أو المتحف الخاص بهم. ولم تعتمد المحاكم في بعض الولايات القضائية هذا النهج فحسب، بل شجعت عليه باعتباره ممارسة متسقة.[49] ونشرت الويبو، على سبيل المثال، عينات من المبادئ التوجيهية وسياسات حق المؤلف لفائدة المتاحف في عام 2013.[50]

وفي حين أن بعض المنظمات الدولية يمكنها أن تتناول، بل إنها تتناول بالفعل، قضايا حق المؤلف، سواء في مراسلات النشرات الإخبارية أو في إعداد المواد المكتوبة أو في المؤتمرات، فإن قانون حق المؤلف بصيغته المطبقة على النفاذ هو في نهاية المطاف القانون المحلي، وبالتالي سيتفاوت حسب الولاية القضائية. وبالتالي، لا بد من بذل جهود كبيرة على المستويات الوطنية لإنشاء وحدات تعليمية تتعلق بقانون حق المؤلف ووضع ممارسات إدارة المجموعات، من أجل إعلام وتثقيف الموظفين المتخصصين العاملين مع المجموعات لضمان تطبيق قانون حق المؤلف بصورة متسقة في ممارساتهم المهنية اليومية. وهذه المجموعة هي نقطة بداية تلك العملية الرامية إلى تحسين الإطار القانوني، وتحسين تنفيذ القانون في العديد من المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف وغيرها من مؤسسات التراث الثقافي داخل كل دولة من الدول الأعضاء في الويبو. بينما كان موضوع مجموعة الأدوات الأولى ينطوي على عمل نسخ لأغراض الحفظ، فإن مجموعة الأدوات هذه تتناول الإمكانات التي تتيحها التقنيات الرقمية لزيادة النفاذ إلى تلك النسخ واستخدامها بشكل محدد لأغراض التعلّم أو التدريس أو البحث أو العرض أو غيرها.

وفي الوقت ذاته، تهدف مجموعة الأدوات هذه في المقام الأول إلى مساعدة المشرعين وواضعي السياسات وغيرهم من المسؤولين، ولكنها قد تصبح أيضاً دليلاً مفيداً للعديد من المتخصصين العاملين في مؤسسات التراث الثقافي وفي إطارها، وهم يسعون إلى تنفيذ متطلبات قانون حق المؤلف والعمل بها. والمتخصصون في التراث الثقافي أيضاً أكثر من مجرد ملتزمين بالقانون. فهم في مكانة مهمة تخوّلهم للتعاون مع المسؤولين الحكوميين للمساعدة على صياغة القانون والإبلاغ عن تجاربهم. ويمكننا جميعاً، أن نعلم من خلال تعليقاتهم، إذا ما كان إطارنا القانوني فعّالاً وما إذا كان "*الهدف الجوهري*" للمؤسسات المعنية بالتراث الثقافي قيد التنفيذ بالفعل.

الملحق
جداول معنية بوضع أحكام النفاذ

يتضمن هذا الملحق الخاص بمجموعة الأدوات مجموعة مختارة من الجداول الرامية إلى توضيح الوسيلة المستخدمة في وضع استثناءات بموجب قانون حق المؤلف من شأنها تعزيز النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف الموجودة في المجموعات المحفوظة في مؤسسات التراث الثقافي. وتتضمن مجموعة الأدوات مراجعة مفصّلة للمشكلة المطروحة والطرق المختلفة التي يمكن من خلالها تحسين النفاذ أو تطويره، وعملية تحديد الشروط التي يمكن بموجبها السماح بالنفاذ. وتستطيع هذه الجداول أن تُساعد واضعي السياسات في هذه العملية، كما تورد الجداول بعض البنود النموذجية التي يُمكن دمجها في صياغة قانونية أخرى. يمكن أن يتمخض عن ذلك، على سبيل المثال، نظاماً أساسياً لحق المؤلف يتضمن عبارات إضافية تكفل مستوىً مرغوباً من النفاذ. وينبغي أن يُوفر هذا القانون مستويات نفاذ تُساعد على تحقيق رسالة مؤسسات التراث الثقافي، مع الالتزام في الوقت ذاته بصون حقوق مالكي حق المؤلف واحترامها.

يتضمن هذا الملحق الجداول التالية:

- الجدول 1: استثناءات حق المؤلف، وحقوق الملكية، وتحسين النفاذ.
- الجدول 2: النفاذ إلى المصنفات الرقمية المتاحة على المحطات المخصصة.
- الجدول 3: تضمين مصنفات من المجموعة الموجودة في المعارض العامة.

توفر هذه الجداول أساساً ذا دلالة لصياغة الاستثناءات القانونية. يُمكن أن توفر هذه الجداول أيضاً نماذج لإنشاء الجداول المعنية بمواضيع أخرى وظروف أخرى يمكن لمؤسسات التراث الثقافي فيها تحسين النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف في مجموعاتها.

الجدول 1

الموضوع:

استثناءات حق المؤلف، وحقوق الملكية، وتحسين النفاذ

يوضح الجدول التالي كيف يُمكن للاستثناءات القانونية أن تحترم وتستجيب بشكل خاص لمالكي حق المؤلف من أجل تعزيز النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف في مجموعات مؤسسات التراث الثقافي. ولتحقيق هذا الهدف، يرد في هذا المخطط أربعة أعمدة تحتوي على المفاهيم والمبادئ بالتسلسل، لتوضيح عملية صنع القرار من أجل صياغة الأنظمة الأساسية الجديدة أو المعدلة التي تعمل على تحسين النفاذ.

العمود 1: استثناءات حق المؤلف السارية في الوقت الراهن

لا تفحص مجموعة الأدوات هذه كل استثناء حق مؤلف ممكن. فيما يلي مجموعة مختارة من استثناءات حق المؤلف النموذجية ذات الصلة بشكل مباشر برسالة العديد من مؤسسات التراث الثقافي.

العمود 2: حقوق الملكية المتأثرة بالاستثناءات الحالية

لا تتأثر جميع الحقوق الخاصة بمالكي حق المؤلف بكل استثناء. ومع ذلك، فإن عزل حقوق الملكية والحقوق المجاورة وتحديدها بشكل خاص يمكن أن يُساعد على فهم الدور الذي يؤديه حق المؤلف بشكل أفضل واستكشاف إمكانات الاستخدامات النافعة للمصنفات المحمية.

العمود 3: العناصر الأساسية للعديد من الاستثناءات

في حين أن الاستثناءات القانونية المتعلقة بالموضوع ذاته يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً بين العديد من الدول الأعضاء في الويبو، فإن هذا الجدول يحدد بعض العناصر الأساسية التي تشكّل جزءاً جوهرياً من أي نظام أساسي يتعلق بأي من الموضوعات المدرجة.

العمود 4: عناصر إضافية لتحسين النفاذ

هذا العمود هو في الأساس مجموعة من المقترحات لإدراجها المحتمل في استثناء قانوني مستحدث أو نافذ، بهدف تعزيز النفاذ إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف والخاضعة لكلٍ من هذه الاستثناءات.

العمود 1	العمود 2	العمود 3	العمود 4
استثناءات حق المؤلف السارية في الوقت الراهن	**حقوق الملكية المتأثرة بالاستثناءات الحالية**	**العناصر الأساسية للعديد من الاستثناءات**	**عناصر إضافية لتحسين النفاذ**
الحفظ (موضوع مجموعة الأدوات السابقة.[51])	***النسخ***	** يجوز عمل نُسخ لأغراض محددة. ** يجوز أن يقتصر على أنواع محددة من المصنفات.	** يُسمح بالنسخ قبل التلف أو أي فقدان آخر. ** يُسمح بعمل نُسخ للاحتفاظ بها في مؤسسات أخرى.
	التوزيع ***الإتاحة***	** يجوز للمستخدمين المصرح لهم الوصول إلى النُسخ.	** توضيح أن الاستخدامات في مقرات المؤسسات والمحطات مسموح بها. ** يجوز للمؤسسة السماح بالنفاذ للمستخدمين المصرح لهم. ** يجوز للمؤسسة إرسال نُسخ للاستخدامات المسموح بها في مؤسسات التراث الثقافي الأخرى أو تسليمها.
الأغراض الدراسية والبحثية الخاصة (موضوع مجموعة الأدوات المقبلة).	***النسخ***	** يجوز عمل نُسخ لأغراض محددة. ** يجوز أن يقتصر على أنواع محددة من المصنفات.	** تجنُب وضع قيود على أنواع المصنفات.
	التوزيع	** يجوز أن يتم تسليم نُسخ إلى المستخدم الذي قدم الطلب.	** الاحتفاظ بالنُسخ الرقمية للأغراض المسموح بها. ** توضيح أنه يجوز للمستلم استخدام النُسخ بما يتوافق مع حق المؤلف.
معارض المجموعات	***العرض والأداء العام***	** قام عدد قليل من الدول الأعضاء بإدراج المعارض ضمن استثناءات حق المؤلف الخاصة بها.	** توسيع نطاق الفرصة لتشمل دولاً أعضاءً أخرى. ** يستوعب العرض والأداء استخدامات وسائط الإعلام المتنوعة. ** يجوز عرض وأداء المصنفات ومشاهدتها في مباني الويبو في إطار إقامة المعرض. ** يجوز عرض وأداء المصنفات ومشاهدتها باعتبارها جزءاً من المعارض عبر الإنترنت.
	النسخ	** يتم تضمينها أحياناً في الأنظمة الأساسية كاستخدام إداري محدود للمصنفات المحمية بحق المؤلف.	** السماح بنُسخ للمصنفات المدرجة في المعارض لغرض حفظها بأمان. ** السماح بنُسخ للمصنفات لتسهيل وسائل العرض في مباني الويبو أو عبر الإنترنت.
	التوزيع		** السماح بإعارة المصنفات إلى مؤسسات أخرى لأغراض المعارض. ** توضيح أن عمليات الإرسال الرقمية لا تشكّل تعدياً على التوزيع.

	المشتقات		** يجوز تعديل المصنفات أو تغييرها لتسهيل عرضها. ** يجوز تضمين المصنفات في البرامج والكتالوجات والمواد الترويجية بما يتوافق مع حق المؤلف. ** يجوز للمؤسسة الاحتفاظ بمواد المعرض لأغراض الأرشفة.
المحطات المخصصة	***النسخ***	** يُسمح بنُسخ للمصنفات من أجل النفاذ إليها على محطات مخصصة. ** نُسخ تُعدّ بناءً على طلب المستخدمين. ** نُسخ تقتصر على أنواع معينة من المصنفات.	توسيع نطاق المصنفات. ** توضيح أن المصنفات قد تظل متاحة إلى أجل غير مسمى. ** لا تقتصر إمكانية النفاذ على المستخدم الذي يقدم الطلب. ** الاحتفاظ بنُسخ لتلبية الاحتياجات المستقبلية.
	العرض والأداء العام	** يمكن النفاذ إلى النُسخ من خلال المحطات الموجودة في مباني المؤسسة.	** قد يتم توسيع نطاق إمكانية النفاذ لتشمل مواقع أخرى، وعلى معدات أخرى.
	المشتقات	** يجب على المؤسسة الالتزام بالقيود الواردة في اتفاقات الترخيص المعمول بها والمُلزمة. ** يجب على المؤسسة منع المستخدمين من النسخ.	** تقييد أو إبطال إمكانية العقود على تجاوز الاستثناء. ** توضيح المسؤوليات المتعلقة بالنسخ وتصرفات المستخدمين وفقاً لأحكام الاتحاد الأوروبي.

الجدول 2

الموضوع:
النفاذ إلى المصنفات الرقمية المتاحة على المحطات المخصصة

الحل المقترح للنفاذ:

استثناء قانوني لحق المؤلف يسمح لمؤسسات التراث الثقافي باستخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف بأنساق رقمية، للغاية الأساسية المتمثلة في إتاحة المصنفات لعرضها في المحطات الموجودة في المؤسسة، واستخدامها لأغراض أخرى. يمكن لهذا الجدول أن يُرشد المشرعين في الدول الأعضاء في أثناء صياغتهم لاستثناءات قانونية جديدة أو منقحة ذات تطبيق عملي وتراعي المصالح التي تنعكس في اختبار الخطوات الثلاث. قد يتوافق مثل هذا النظام الأساسي الذي يتيح النفاذ من خلال محطات مخصصة مع توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن مجتمع المعلومات لعام 2001، حيث طُرح فيه هذا المفهوم.

المرحلة الأولى: تحديد الأنشطة المنشودة التي يمكن أن توسع نطاق النفاذ.	**المرحلة الثانية: تحديد حقوق الملكية التي يمكن أن تتأثر.**	**المرحلة الثالثة: عناصر الاستثناءات القانونية أو التدابير السياسية ذات الصلة.**	**أمثلة على البنود والشروط المراد إدراجها في النظام الأساسي ذي الصلة.**
• عمل نُسخ رقمية من المصنفات. • تخزين النُسخ على أنظمة آمنة. • السماح بالوصول إلى النُسخ الرقمية عبر محطات في مباني المؤسسة. • السماح بالوصول إلى مواقع أخرى وفق شروط محددة. • السماح بنسخ المصنفات لأغراض البحث.	• النَسخ. • النشر الرقمي. • الإتاحة. • العرض أو الأداء العام. • الحقوق المعنوية. • الترخيص الفردي والجماعي. أ)	*المؤسسات المعنية:* • مؤسسات التراث الثقافي الرائدة، مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. • مؤسسات أخرى محتملة، مثل مراكز البحث والمراكز العلمية والمؤسسات التعليمية. • تعريفات أو شروط، مثل كونها غير ربحية أو متاحة للجمهور، أو أنواع المؤسسات. *نطاق المصنفات:* • أي نوع من المصنفات. • يقتصر على أنواع معينة من المصنفات حسب الاقتضاء. *شروط الاستخدام:* • الآثار المترتبة على الترخيص الجماعي أو اتفاق الاستحواذ المعمول بهما. • تقييد قدرة المستخدمين على التنزيل أو النسخ. • تحديد عدد النُسخ التي يمكن النفاذ إليها في آن واحد. • الأغراض المسموح بها للنفاذ، مثل الأبحاث أو الدراسة الخاصة. *موقع النفاذ المسموح به:* • مباني المؤسسة. • النفاذ عن بُعد وفقاً لشروط محددة.	*...يمكن النفاذ إليها في أي موقع يتم إدارته باعتباره جزءاً من المؤسسة ذاتها...* *...يجوز للمستخدمين تنزيل واستخدام نُسخ فردية معزولة من المصنفات لاستخدامها في الأبحاث أو المنح الدراسية الخاصة....* *...يجوز للمؤسسة إبقاء المصنفات متاحة دون تحديد مدة زمنية، شريطة أن يكون الاستخدام متوافقاً مع هذا الاستثناء...* *...يُطبق الاستثناء بغض النظر عن وجود ترخيص جماعي بشأن استخدام المصنفات....* *...يجوز للمؤسسة تغيير أو تكييف الأنساق والمنصات التكنولوجية حسب الضرورة المعقولة للاستفادة من الفرص المتاحة في هذا الاستثناء...*

الجدول 3

الموضوع:

بما في ذلك المصنفات من المجموعة الموجودة في المعارض العامة

ثمة استثناء قانوني لحق المؤلف يُجيز لمؤسسات التراث الثقافي السماح باستخدام مصنفات متنوعة محمية بحق المؤلف في المعارض المتاحة للجمهور، سواء أُقيمت داخل المؤسسة التي تحوز المصنف أو في مواقع أخرى. يمكن لهذا الجدول أن يُرشد المشرعين في الدول

الأعضاء في أثناء صياغتهم للاستثناءات القانونية الجديدة أو المنقحة، التي ينبغي أن تتيح النفاذ العام باعتباره جزءاً من المعرض وتراعي المصالح التي تنعكس في اختبار الخطوات الثلاث.			
المرحلة الأولى: **تحديد الأنشطة المنشودة التي يمكن أن توسع نطاق النفاذ.**	**المرحلة الثانية:** **تحديد حقوق الملكية التي يمكن أن تتأثر.**	**المرحلة الثالثة:** **عناصر الاستثناءات القانونية أو التدابير السياسية ذات الصلة.**	**أمثلة على البنود والشروط المراد إدراجها في النظام الأساسي ذي الصلة.**
• عمل نُسخ رقمية أو تناظرية من المصنفات. • تخزين النُسخ على أنظمة آمنة. • السماح بالعرض العام وغيره من أشكال النفاذ إلى المصنفات المختارة. • السماح بعرض المصنفات أو النُسخ الأصلية. • السماح بإقامة المعارض في مباني المؤسسة. • السماح بالوصول إلى مواقع أخرى وفق شروط محددة. • السماح بنسخ المصنفات من أجل استخدامات ذات صلة، مثل الإعلان والترويج والكتب وغيرها من الاستخدامات.	• نسخ المصنفات المعروضة في المعرض. • نسخ مصنفات مختارة للترويج للمعرض. • النشر الرقمي للمعرض الإلكتروني. • الإتاحة. • العرض أو الأداء العام. • الحقوق المعنوية. • الترخيص الفردي والجماعي. ب)	*المؤسسات المعنية:* • مؤسسات التراث الثقافي الرائدة، مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. • مؤسسات أخرى محتملة، مثل مراكز البحث والمراكز العلمية والمؤسسات التعليمية. • تعريفات أو شروط، مثل كونها غير ربحية أو متاحة للجمهور، أو أنواع المؤسسات. • توضيح ما إذا كان من الممكن تقييد النفاذ لمجتمعات معينة وما إذا كانت هناك رسوم تُفرض للدخول. *نطاق المصنفات:* • أي نوع من المصنفات. • وسائط إعلام متنوعة. • يقتصر على أنواع معينة من المصنفات حسب الاقتضاء. *موقع النفاذ المسموح به:* • مباني المؤسسة. • النفاذ عن بُعد وفقاً لشروط محددة.	*...يجوز للمؤسسة أن تُضمّن في معارضها أي عرض أو أداء، أو أي استخدام آخر ذي صلة، لأي مصنف من مجموعاتها، سواء كان هذا المصنف في شكله الأصلي أو كان نسخة منه....* *...يمكن النفاذ إلى المصنفات المتوفرة في أي موقع يتم إدارته باعتباره جزءاً من المؤسسة ذاتها...* *...يجوز للمؤسسة إبقاء المصنفات متاحة دون تحديد مدة زمنية، شريطة أن تكون أي استخدامات للمصنف جزءاً من المعرض أو مرتبطة به...* *...يُطبق الاستثناء بغض النظر عن وجود ترخيص جماعي بشأن استخدام المصنفات....* *...يجوز للمؤسسة تغيير أو تكييف الأنساق والمنصات التكنولوجية حسب الضرورة المعقولة للتوافق مع شروط المعرض...*

[نهاية الملحق]

[1] المؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والبحثية، 18–19 أكتوبر 2019، جنيف عبر https://www.wipo.int/meetings/ar/2019/international_conference_copyright.html تم الاطلاع بتاريخ 6 سبتمبر 2025.

[2] على الرغم من الاختلاف الدلالي بين كلمتي "التقييدات" و"الاستثناءات"، إلا أنهما تستخدمان في مجموعة الأدوات هذه استعمالاً متبادلاً.

[3] اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، المادة 9(2)، 9 سبتمبر 1886، المعدلة في باريس في 24 يوليو 1971، 25 U.S.T. 1341.

[4] يعتمد هذا التطبيق الموجز للاختبار المكون من ثلاث خطوات إلى حد كبير على منشورين للويبو يتناولان صياغة المعاهدات الرئيسية التي تديرها الويبو. انظر ميهالي فيكسور، *دليل معاهدات حق المؤلف والحقوق المجاورة التي تديرها الويبو* (جنيف، سويسرا: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2003)؛ و*دراسة الويبو بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية*، من إعداد السيد سام ريكيتسون، الوثيقة SCCR/9/7 (5 أبريل 2003)، https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=16805.

[5] تحتوي المادة 13 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الملكية الفكرية صياغة تكاد تكون مطابقة لنسخة اتفاقية برن فيما يتعلق باختبار الخطوات الثلاث، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن إشارة برن إلى "المؤلفين" تغيّرت إلى نطاق أوسع من "مصالح صاحب الحق". اتفاق الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، المادة 13، 15 أبريل 1994، اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، الملحق 1ج، 1869، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. 299 (1994).

[6] النص التالي المتعلق بواجب العناية مأخوذ من مجموعة الأدوات بشأن حفظ المصنفات التي تبدأ في الصفحة 10، انظر https://www.wipo.int/documents/d/copyright/docs-ar-toolkit-on-preservation.pdf

[7] انظر، على سبيل المثال، قانون المتاحف الكندي الصادر في كندا، القانون الكندي، الفصل الثالث، بصيغته المعدلة، الذي أنشأ المتاحف الوطنية في كندا ونصّ على صلاحياتها ومسؤولياتها، https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/m-13.4/page-1.html.

[8] انظر، على سبيل المثال، سياسة إدارة المجموعات الخاصة بمتحف ميتروبوليتان للفنون في نيويورك، التي وافق عليها مجلس أمنائه في 13 سبتمبر 2022، https://www.metmuseum.org/-/media/files/about-the-met/policies-anddocuments/collections-management-policy/Collections-Management-Policy.pdf.

[9] المرجع السابق نفسه.

[10] مدونة أخلاقيات المجلس الدولي للمتاحف، انظر https://icom.museum/wp-content/uploads/2018/07/ICOM-code-En-web.pdf

[11] المرجع السابق نفسه، المبدأ الثالث، في الصفحة 18.

[12] بيان الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات بشأن اضطلاع المكتبات بصون التراث الثقافي، https://www.ifla.org/news/libraries-safeguardingcultural-heritage/.

[13] انظر https://www.ica.org/app/uploads/2023/12/ICA_Access-principles_EN.pdf

[14] المجلس الدولي للمحفوظات (ICA)، مبادئ النفاذ، المعتمدة في 24 أغسطس 2012، المبدأ الأول، في الصفحة 8، انظر https://www.ica.org/app/uploads/2023/12/ICA_Access-principles_EN.pdf

[15] حصلت مكتبات جامعة كولومبيا على منحة لرقمنة المواد المهمة المعرضة للخطر والنادرة المنشورة وغير المنشورة وإدراجها في مجموعة كولومبيا، مع بقاء النُسخ الأصلية في الهند. انظر https://icls.columbia.edu/news/columbia-university-libraries-awarded-grant-to-support-anticaste-archives-project/ تم الاطلاع في 20 أغسطس 2025.

[16] https://datamanagement.hms.harvard.edu/share-publish/data-repositories

[17] دكتور كينيث د. كروز، دراسة بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، محدثة ومنقحة (نسخة 2017)، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الوثيقة SCCR 35/6 على الرابط https://www.wipo.int/edocs/mdocs/copyright/ar/sccr_35/sccr_35_6.pdf تم الاطلاع في 14 يناير 2025.

[18] إن مفاهيم "المخاطر"، و"إدارة المخاطر"، أو "التخفيف من وطأة المخاطر" هي مفاهيم شائعة الاستخدام عند تناول مسألة كيفية حرص مستخدمي ومقدمي المواد المحمية بحق المؤلف على ضمان أن استخدام المصنفات الخاضعة لسيطرتهم لا ينتهك حق المؤلف الذي يحمي المصنفات ولا يُسهل انتهاكه. ويكون استخدام هذه المفاهيم، بما في ذلك ما يخص "المخاطر القانونية"، منتشراً بشكل خاص في ممارسات مؤسسات التراث الثقافي وجوهر واجب تقديم الرعاية لديها، كما هو موضح أيضاً في مجموعة الأدوات بشأن الحفظ. انظر - على سبيل المثال - في هذا الصدد: دكتور كينيث د. كروز، ورينا إلستر بانتالوني، وديفيد ساتون، *مجموعة أدوات الويبو بشأن الحفظ*، المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2024، صفحة 14 على الرابط

[Endnote continued on next page]

[Endnote continued from previous page]

https://www.wipo.int/documents/d/copyright/docs-en-toolkit-on-preservation.pdf (تم الاطلاع في 10 ديسمبر 2025). انظر أيضاً في هذا الصدد: ويليام ج. ماهر، "An Archivist's Guide to Copyright: Navigating Risk Management"، قيد النشر، دار بلومزبيري للنشر، 2026، وبوجه عام، هولجر كينلي وآخرون (2008)، "Managing legal risks associated with intellectual property"، المجلة الدولية لنظم معلومات الأعمال (Int. J. Business Information Systems)، المجلد 3، العدد 1، الصفحات 86–106.

[19] فعلى سبيل المثال، يشترط مجلس موارد المكتبات والمعلومات (CLIR) على المستفيدين بالمنح تضمين خطة للملكية الفكرية باعتبارها جزءاً من طلبات المنح الخاصة بهم للرقمنة، توضح كيف يعتزمون إدارة المخاطر. انظر https://www.clir.orgتم الاطلاع في 9 أغسطس 2025.

[20] *مجموعة أدوات الويبو بشأن الحفظ*، دكتور كينيث د. كروز، ورينا إلستر بانتالوني، وديفيد ساتون، المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2024، صفحة 10 على الرابط https://www.wipo.int/documents/d/copyright/docs-ar-toolkit-on-preservation.pdf، تم الاطلاع في 1 سبتمبر 2025.

[21]قد ترغب الدول الأعضاء أيضاً في النظر فيما إذا كانت معايير العناية الواجبة آخذة في التبلور ضمن سوق معيّنة لمعالجة مسألة المصنفات اليتيمة ضمن المصنفات المنشورة أو الصادرة علناً، وتقييم ما إذا ما كانت ممارسات العناية الواجبة القائمة تتيح فهماً أعمق لمعايير محتملة وواقعية في الوقت ذاته.

[22]تفتقر السجلات المحفوظة لأعمال خوسيه ريس المبكرة للأطفال في Casa de Oswaldo Cruz (Fiocruz) إلى البيانات الوصفية الأساسية للنشر، بما في ذلك تاريخ نشر موحّد ("بدون تاريخ"/ s.d) وناشر يمكن تحديد هويته؛ ويُوصَف أحد هذه الأعمال بأنه "مخطوطة أعدّها المؤلف في سن الحادية عشرة" وبأنه "كتاب يُفترض أنه نُشر عن Garnier Livreiro Editor"، وهو ما يُبرز سياق نشر غير موثق نموذجي للأعمال اليتيمة. انظر https://josereis.coc.fiocruz.br/wp-content/uploads/2018/06/miolo_jose_reis_caixeiro_ciencia_web.pdf.

[23] إن التعامل العادل والاستخدام العادل مفهومان مدرجان في قانون حق المؤلف ويوجدان غالباً في الولايات القضائية للقانون العام، وهما مختلفان عن بعضهما البعض. ويتجاوز إجراء تحليل مقارن متعمّق لهذين المفهومين نطاق مجموعة الأدوات هذه.

[24] على سبيل المثال، يوفر كلٌّ من قانون حق المؤلف في الولايات المتحدة 17 USC، §107، s.29 وقانون حق المؤلف في كندا، RSC، 1985 c-42، بصيغته المعدّلة، s.40(2)، وكذلك *قانون حق المؤلف لعام 1968* (Cth) (أستراليا)، قائمة غير شاملة للأنظمة الأساسية لحق المؤلف تتضمن أحكاماً بشأن الاستخدام العادل أو التعامل العادل.

[25] وينطبق هذا بشكل أكبر على حالة الاستخدام العادل، حيث تُعدّ الحالات التي تُشكّل تعاملاً عادلاً غالباً أكثر يقيناً وأفضل تحديداً. انظر في هذا الصدد مدخلات لجنة إصلاح القانون الأسترالية، المتاحة على الرابط https://www.alrc.gov.au/publication/copyright-and-the-digital-economy-alrc-report-122/6-the-new-fair-dealing-exception/advantages-of-fair-use-over-fair-dealing/ (تم الاطلاع في 13 يناير 2025).

[26] انظر، على سبيل المثال، قانون حق المؤلف في كندا، R.S.C.، 1985، c. c-42، بصيغته المعدلة، s.38.1(1)(b) على الرابط https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/c-42/section-38.1.html#:~:text=38.1%20(1)%20Subject%20to%20this,infringement%20of%20subsection%2027(2.3) تم الاطلاع في 6 سبتمبر 2025.

[27] أُضيفت أحكام الملاذ الآمن إلى قوانين حق المؤلف السارية في معظم الدول الأعضاء إن لم يكن جميعها عند تصديقها على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف وإقرار التشريعات المتعلقة بتنفيذها، وهو اتفاق خاص بموجب اتفاقية برن. انظر الرابط https://www.wipo.int/treaties/en/ip/wct/ تم الاطلاع في 16 أكتوبر 2024.

[28]انظر، على سبيل المثال، المادة s.38.1(1) من قانون حق المؤلف في كندا RSC 1985 c. C-42 بصيغته المعدلة، التي تنص على أن التعويضات القانونية عن الاستخدامات غير التجارية محدودة بمبلغ يتراوح بين 100 دولار أمريكي إلى 5000 دولار أمريكي وفقاً لتقدير المحكمة.

[29] في نهاية المطاف، عندما يصبح من الضروري استنساخ المصنف المعني في منشور ما، قد تحتاج مؤسسة التراث الثقافي إلى الحصول على تصريحات إضافية.

[30] الدول الأعضاء التي تلتزم بمعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، ودول أخرى مثل جنوب أفريقيا، تُضمّن مثل هذه الأحكام. معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT) https://www.wipo.int/treaties/ar/ip/wct/index.htmlتم الاطلاع في 1 سبتمبر 2025. انظر قانون حق المؤلف رقم 98 لعام 1978، جنوب أفريقيا https://www.gov.za/documents/copyright-act-16-apr-2015-0942 تم الاطلاع في 1 سبتمبر 2025.

[31] تُعتبر تراخيص مجموعة المشاع الإبداعي، وكذلك ما يُعرف بتراخيص WTFPL (في حالة البرمجيات)، غالباً بمثابة ما يعادل الملك العام، إذ تضمن أن تكون المصنفات المستحدثة متاحة لاستخدام الجمهور مع قيود محدودة.

[32]انظر اليونسكو. "الملك العام بعوض"، (باريس، 27 مايو 1949). تم الاطلاع في 27 أغسطس 2025 من https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000143960. وأيضاً الويبو، "ملاحظات حول معنى مصطلح "الملك العام"..."، (جنيف، 24 نوفمبر 2010). تم الاطلاع في 27 أغسطس 2025 من https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=149213.

[Endnote continued on next page]

[Endnote continued from previous page]

[33] انظر المحكمة الاتحادية الألمانية، الحكم رقم I ZR 104/17، الصادر في 20 ديسمبر 2018 ("صور المتاحف").

[34] https://www.cinema.ucla.edu/

[35] هذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لمحفوظات الأفلام والفيديو مثل دار محفوظات الأفلام والتلفزيون بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

[36] الاختصار Glam هو إشارة إلى المؤسسات الثقافية الأكثر ارتباطاً بالثقافة المفتوحة، أي المعارض والمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. انظر في هذا الصدد https://creativecommons.org/about/arts-culture/ (تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024).

[37] انظر على سبيل المثال، سياسة النفاذ المفتوح المنشورة على موقع المتاحف الملكية في غرينتش، والمتاحة على الرابط https://www.rmg.co.uk/policies/collections-information-access-policy ومثالاً على سياسة النفاذ المفتوح المنشورة على موقع متحف متروبوليتان للفنون في نيويورك، والمتاحة على الرابط:https://www.metmuseum.org/about-the-met/policies-and-documents/open-access (تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024). مثال على "شروط الاستخدام" التي تدعم النفاذ المفتوح الواسع لأغراض المصلحة العامة والتعليم يمكن العثور عليه في Menil Collection في هيوستن، تكساس، والمتاح على الرابط https://www.menil.org/terms-conditions (تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2024).

[38] انظر الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من نصوص وصور https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo-pub-924-2023-en-collective-management-of-text-and-image-based-works.pdf، صفحة 32 *وما يليها*.

[39] على سبيل المثال، تستعين الدول الإسكندنافية بمنظمات الإدارة الجماعية بهذه الطريقة لإدارة حقوق محددة في حقوق المؤلف لأغراض معينة. وهذا صحيح في جميع أنحاء المنطقة الإسكندنافية في أوروبا، حيث تتم إدارة الترخيص وجمع الإتاوات وتوزيعها. انظر، على سبيل المثال، KODA في الدنمارك، وTEOSTO في فنلندا، وTONO في النرويج، وSTIM في السويد. انظر في هذا الصدد ران تريغفادوتير، " Facilitating Transactions and Lawful Availability of Works of Authorship: Online Access to the Cultural Heritage and Extended Collective Licenses". *مجلة كولومبيا للقانون*، المجلد 41(23)، 2018، الصفحات 515–531.

[40] المرجع السابق نفسه.

[41] لمزيد من التفاصيل والأمثلة حول الدور المهم الذي يلعبه الترخيص الجماعي، يُرجى الاطلاع على *وثيقة عمل مجموعة أدوات الويبو للممارسات الجيدة لمنظمات الإدارة الجماعية*، والمتاحة على https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4773#:~:text=The%20WIPO%20Good%20Practice%20Toolkit%20for%20Collective%20Management,area%20of%20collective%20management%20from%20around%20the%20world.

[42] https://www.louisarmstronghouse.org/

[43] https://tvnews.vanderbilt.edu/

[44] انظر تشارلز م دولار، "Archivists and Records Managers in the Information Age." *Archivaria*، العدد 36 (خريف 1993)، الصفحات 37–52.

[45] *مجموعة أدوات الويبو بشأن الحفظ*، كينيث كروز، رينا بانتالوني، ديفيد ساتون، المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2024، صفحة 17 على الرابط https://www.wipo.int/documents/d/copyright/docs-ar-toolkit-on-preservation.pdf، تم الاطلاع في 1 سبتمبر 2025.

[46] المبادئ التوجيهية المحدّثة لرابطة مديري متاحف الفنون لاستخدام المواد والمصنفات الفنية المحمية بحق المؤلف من جانب متاحف الفنون، بتاريخ 24 نوفمبر 2024، المتاحة على الرابط التالي:
https://cms.aamd.org/sites/default/files/document/AAMD_Updated_Copyright_Guidelines2024.pdf تم الاطلاع في 6 سبتمبر 2025.

[47] https://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/art/#:~:text=Financial%20Reporting%20Oversight-,WIPO%20Alternative%20Dispute%20Resolution%20(ADR)%20for%20Art%20and%20Cultural%20Heritage,the%20need%20for%20court%20litigation.

[48] المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) قد حدّث مؤخراً تعريفه للمتحف ليشمل متطلبات توضح ما يشكل مؤسسة موثوق بها: "المتحف هو مؤسسة دائمة وغير ربحية تخدم المجتمع، وتقوم ببحث التراث المادي وغير المادي وجمعه وحفظه وتفسيره وعرضه. وتفتح المتاحف أبوابها للجمهور، وتكون متاحة وشاملة، وتعزز التنوع والاستدامة. وهي تعمل وتتواصل بأخلاق ومهنية وبمشاركة المجتمعات المحلية، حيث توفر تجارب متنوعة للتعليم والمتعة والتأمل وتبادل المعارف". انظر https://icom.museum/en/resources/standards-guidelines/museum-definition/

[Endnote continued on next page]

[Endnote continued from previous page]

[49] *CCH Canadian Limited v. Law Society of Upper Canada* (المحكمة العليا الكندية)، 1 SCR 339, 2004 SCC 13, 236 DLR (4th) 395, 30 CPR (4th) 1, 247 FTR 318.

[50] رينا إلستر بانتالوني، *إدارة الملكية الفكرية للمتاحف* (جنيف: الويبو، 2013) https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=166 تم الاطلاع في 28 يناير 2022.

[51] تتوفر مجموعة *أدوات الويبو بشأن الحفظ*، كينيث كروز، ورينا بانتالوني، وديفيد ساتون، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية 2024، من خلال الرابط التالي:https://www.wipo.int/documents/d/copyright/docs-ar-toolkit-on-preservation.pdf.

[نهاية الوثيقة]